مكتبة الملك فهد الوطنية

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: (مخطوطة في علم الفلك)

المؤلف : (محمد بن إبراهيم الصدر الشيرازي)

تاريخ النسخ : ١٠١٠هـ

عدد الأوراق : ٧٠

المقاس : ١٧ × ٣٠ سم

نوع المادة : أصلية

الرقم : ٣٤

خطوط في الحساب

المؤلف: محمد بن ابراهيم الشيرازي

كتبه: سيد احمد

سنه ١٠١٠هـ

13

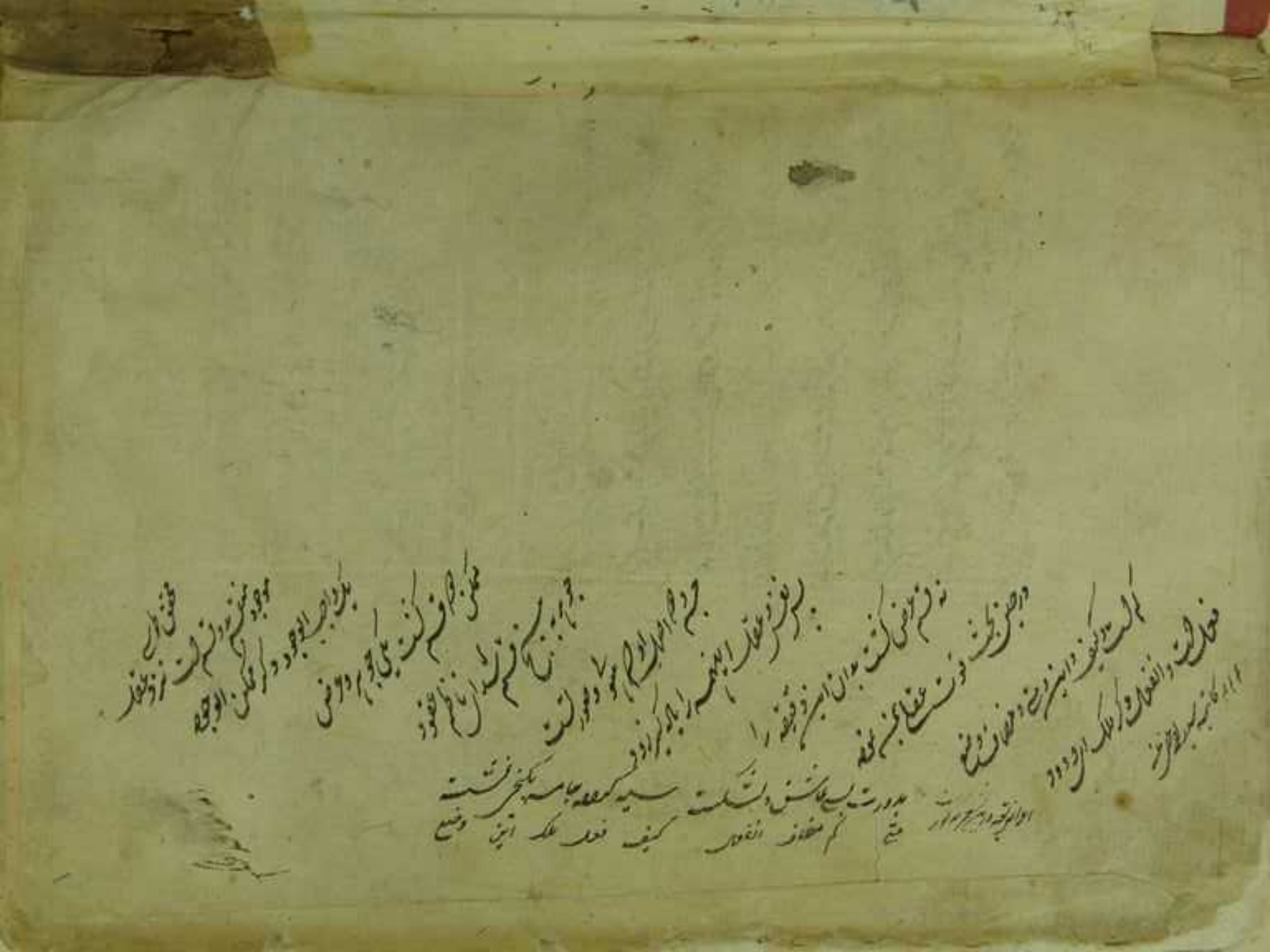

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال معلق الصور بالمواد ومولف
النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك لامس بالمركز والمحيط بل عليه ومكون
الكائنات من تفاوت الامهات له المجد والبقاء في البدو والرجعى وهو المجد والعطاء
في الاخرة والاولى والصلوة والسلام ان الصلى على اشرف من بعض باحياء الرسالة وساس
الامة بصنوف السياسة محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الاوصاف البشرية
عليهم الصلوة والثناء ولهم الحمد والدعاء فيقول الفقير الى الله الغنى محمد بن ابراهيم الشهير
بالصدر الشيرازي عفى الله عنهما لما كان اليقين من اجل الفوائد بين الحكمة والاصول الدينية
على ان ارجاء الله خائرة في السعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات

بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم بحقيقتها وتقسيم القوة العقلية
او هي تنزيل النفس ما نشاق اليه النفوس الانسانية وتقنع به العقول البشرية
وبها يصير الانسان حائزا على الاستبداد والاقتدار على اكتساب العرفان غير
منتبج في سجن الجدثان وظلمات القبر وحرمان فصرف شطرا من عمري في تحصيلها
وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت شديد الاشتغال
فسابق الزمان في تتبعها وكثير التوجه من اول الريعان الى تتقيحها حتى ظهر لي
من عرفني لقدمي من علماء الاعصار ووصلت الى غاية افكار من سبقني وحكماء
الادوار فرقمت ما سمحت به قريحتي الفريحة في اثناء مطالعتها من الرد والاحكام
وجادت به فكرتي الجريحة حين التشاغل بمباحثها من النقض والابرام
ارقاما منتشرة في اوراق متفرقة ولم تيسر لي النظم والترصيف وجمع والتاليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران
ولما كثر التماس بعض المتردين الي والمشتغلين بقراءة الهداية للحكيم
الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين المفضل الابهري لدي ان اكتب لها
شرحا جامعا لتشتات ما استفدته من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم
واستنبطت من اماضات الفلاسفة وتلويحاتهم منضما الى ذلك ما

صورت السماء كرة

صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية وانها هو الحكمة العلمية
وسئل العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات
الرذيلة النفسانية وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكلوا احد منهم بان علم الآ
ان الاول علم شيء لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط
وان الثاني علم شيء يكون المهم من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود
والحكمة النظرية اشرف من الحكمة العلمية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة
والعمل مقصودا والوسيلة منحطة عن كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون
دون منزلة من العلم بالمعارف الالهية والدلائل القدسية وذلك بدليل ان الحكمة العملية دون
منزلة من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به يستكمل القوة النظرية هو الحكمة النظرية
ينبغي ان يكون اشرف مما يستكمل به القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هي
الجنبة العالية من النفس ولذلك تدوم الاولى ابد الآباد بخلاف الثانية
فانها قد يزول عنها بالكلية وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق
بحصر الكمالات الانسانية فيما بين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن اخليل
صلوات الله عليه وعلى نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد بالحكم تكميل القوة

ما تحدث به والهمت الهاما وتائيد الله وملكوته فشرعت فيه اجابة
لملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا في كشف المطالب والمعاني جاهدا بتوضيح
المقاصد والمباني صادا عن طريقة المجادلين الذين يجمدون بظواهر الالفاظ
ولا يرمون بواطن المعاني ومن استضيء عين عقله من رقدة الغفلات وسنة
التقليدات يهتدي بالنعمة في هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى
لطائف افكار الاكياس وبوجيزة مطاوي الكتب الكبار وروائق اشياء الاشياء
الهياكل في الامصار والمسول من جنبك بسريرته على العدالة والانصاف وان كان
من تجنب بجنب الغريزة منزجرا والاعتراف ان البصير مواضع الخطاء والخلل
مواقع القصور والزلل بشريطة المهادنة والتفطن اللائق مع الامعان
والتفحص اللايق والتبدي قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة وبيان
انها مهما استعنا بوهاب العقل ومفيض الجود فاعلم ان الحكمة صناعة نظرية
نستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب من حيث اكتساب
النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا
للعالم الموجود وتستعد بذلك للسعادات القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية
فهي تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث وان له

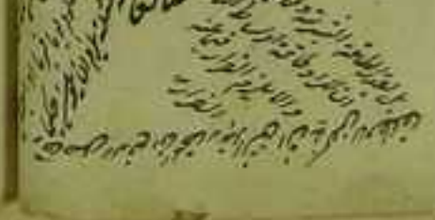

النظرية والمراد من قوله والذين بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطا
لموسى عم فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وقوله لا اله الا انا
اشارة لاكمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة لاكمال القوة العملية وقوله
تعالى حكاية عن عيسى ع قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت
وصلى وزكى اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت
حيا وهو اشارة لاكمال القوة العملية وقال الله تعالى خطابا مع حبيبه صلى الله عليه
وعلى آله فاعلم ان لا اله الا الله اشارة لاكمال القوة النظرية واستغفر لذنبك
وللمومنين والمومنات اشارة لاكمال القوة العملية وقوله تعالى انسوا وعملوا
الصالحات ايتاء وقع اشارة لاكمال القوتين فقد ظهر بنور الوحي ونور الحكمة
ان كمال الانسان محصور في العلم والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات المجردة
عن الجسمانيات ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق بالاعمال وسمي العلم المتعلق
بالحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم
التصوري والتصديقي بامور نسبت تتعلق بكيفية عمل او بكيفية مبدا عمل
فمن حيث هو مبدا عمل لحصول الفعل بالفعل والى ما يتعلق بالاعمال
وسموا العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق

بعدها

بعده بالتكميل القوى النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او بكيفية
مبدا عمل من حيث هو كذلك فسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور غير مادية
مستغنية بالقوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن الاختصاص بالمادة كالالهي والمعقول
الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير والعلة
والمعلول والكل والجزئي وغير ذلك مما خالطه شيء من المواد الجسمانية فلا يتجرد
عن اسباب الانفعال والوجوب وسموا هذا القسم العلم الاعلى لتمنه العلم الكلي المشتمل على اقسام
الوجود والمسمى بالفلسفة الاولى اي التشبيه بالاله علما وعملا ولما كان الاشراف
بهذا العلم موجبا لهذا التشبيه يطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر
العلوم رتبة وشرفه الالهي الذي هو فن مباحث المفارقات المسمى بالوجوديات اي معرفة
الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الوجود المطلق من حيث
هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية والكائن الوهمي تجردا تاما او لا يحتاج
في قوامها موجودة لا خصوص مادة واستعداد وسمي الحكمة الوسطى والعلم الرياضي
والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه
فانها امور مشتركة بين المادة وجودا لا اختصاص وجودا واتما سمي بالرياضي والحكمة
الوسطى لان النفس تزاول به من حيث تنتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن

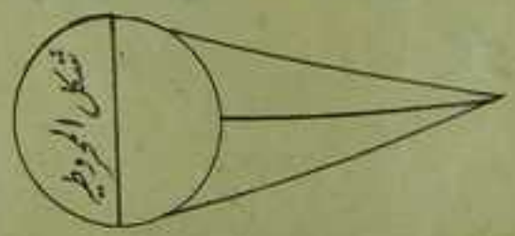

النظرية والمراد من قوله والحقنى بالصالحين تكميل القوة العلمية وقال الله تعالى خطا
لموسى عن فاستمع لما يوحى اليك انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وقوله لا اله الا انا
اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى كمال القوة العملية وقوله
تعالى حكاية عن عيسى قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت
حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال الله تعالى خطابا مع حبيبه صلى الله عليه
وعلى آله فاعلم ان لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر لذنبك
وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى انهم آمنوا وعملوا
الصالحات ايتماد في اشارة الى كمال القوتين فقد ظهر بنور الوحي ونور الحكمة
ان كمال الانسان محصور في العلم والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات المجردة
عن الجسمانيات ثم لما قسمنا الامور الى ما لا يتعلق بافعالنا وسمينا العلم المتعلق
بالحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم
التصوري والتصديقي بامور نسبتها تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل
فحينئذ هو مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل وآلاما يتعلق بافعالنا
وسمينا العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق

بعدها

شكل مربع

شكل مثلث

شكل دائره

شكل كره

شكل الموطي

بعد بالتكامل القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية
مبدأ عمل فحينئذ هو كمال قسمي الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور غير مادية
مستغنية بالقوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن الشعور الا المادة كالالهي والمعقول
الفعال والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير والعلة
والمعلول والكل والجزئي وغير ذلك فان خالطها شيء من المواد الجسمانية فلا يوجد
الا بسبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم العلم الاعلى لشرف العلم الكلي المشتمل على اقسام
الوجود والمسمى بالفلسفة الاولى اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاشراف
بهذا العلم موجبا لهذا التشبه لطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر
العلوم رتبة ومنه الالهي الذي هو فن من فنون المفارقات المسمى بالوجودي من حيث
الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الوجود المطلق من حيث
هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية والكائن الوهمي تجريدا مادة ولا يحتاج
في فرضها موجودة الا خصوص مادة واستعداد وسمي الحكمة الوسطى العلم الرياضي
والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه
فانها امور تفتقر الا المادة في وجودها الا حدودا وانما سمي بالرياضي والحكمة
الوسطى لان النفس تزاول به من حيث تنفعل عما يدركه الحس لما يجرده الذهن

عن المحسوس بالكلية فهو اما ان لا يكون محسوسا اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم
اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او
ساكن فالمتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون كذلك
بالفعلية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب ومنها ما يتعلق بالبدن
ماديا لا تتوهم مجردة ومع عدم مجردة بالاستغناء في فرض وجودها عن التغير وخصوص
الاستعداد فالاول مثل لا يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم
والفكوسة الا في لا لاف بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبيعي وهو موضوع جسم العالم من حيث
ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق
قدس نفسه بين الحساب والهندسة بان موضوع الحساب العدد وهو قسم الاقسام الاولية
للموجود لان الموجود بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير بها شيئا
او طبيعيا فيكون الموجود ذا عدد لا لاحتياج الامادة من حيث هو ذو عدد ولا في الوهم
ولا في العين فان المقارنات ذوات عدد وموضوع الهندسة المقدار والبحث
في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق الحساب والهندسة بما ذكره وجب بناء على التقسيم
المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع انه من اقسام الرياضي فلو اشترط
في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير من اقسام الوجود وان ترك

على صحة

على صحة التجرد دخل موضوع الحساب فيه فالتقسيم المشهور فالاجود ان يقسم العلوم
الا موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلوح ما يتحقق
الاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة لا يلزم
منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من
حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي اليقينية اقسام لان الامور البشرية
والسياسات الانسية لا يخ اما ان يختص شخص فقط اولا الاول هي الحكمة العملية التي
بها يحوز الانسان في معيشته الدنيوية فاضلة وحيوته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق
والتي لا يختص شخص واحد بل لا بد فيها من مشاركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما
ان يحوز بحسب منزل او يكون بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني
حكمة مدنية وسمي جعلها رباعية قسم القسم الثاني قسمين لان المدنية بنفسها اما ان يتعلق
بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني
علم النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه لدخول احد القسمين
في الآخر عند فرض تلك القسمة ولا فلاطن كتاب في غاية الجودة والاطافة فيما يتعلق
بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس ولارسطو اليهم كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب

في سياسات الملك وقد صنف العلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف
المتاخرين ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه المحقق الطوسي
قدس سره نهج على اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة وجعلها من
اقسام النظرية كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجود الخارجي
لخرج منه العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما اجيب عنه من ان الامور العامة
هناك ليست بموضوعات بل محمولات ثبتت للاعيان فلا يخ عن تكلف مستغنى عنه
وكذا في جعلها مشتقات دون المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود
والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا
الكتاب مرتب على علوم ثلثة المنطقي والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه
علما آليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وداب التعليم
التدريج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب الابعد
اقتفاء بالمعلم الاول وقبل الشروع في الكلام على الحكمة الرياضية لا بد من التنبيه
على الامور المرموزة كالدوائر المرسومة المبحوث عنها في الهيئة ومن اقسام الحكمة
العملية بالسر بانا لان الشريعة المصطفوية قد وقفت الوطر عنها على اكمل وجه واتم
تفصيل وردد ذلك بان من الامور التي يبتنى عليها مسائل علم الهيئة ما هو مرموز غرضه

غير

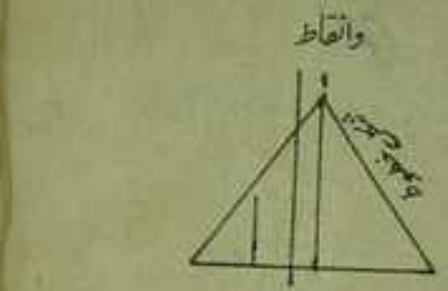

شكل الدوائر

شكل الدوائر المرسومة

غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط والنقاط التي يتعين
بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه
صريح في ان هذه الامور كما يوجد في المحسوس بسبب القطع كذلك يوجد بالحركة القسم الاول
اورد اكثر ما يتعلق بالة الوهم وفيها معاونة شديدة فيما لا يوجب كونها غير متحققة
الوقوع في نفس الامر وانفع لا يقتضي رفض العلم الذي يبتنى عليها مع انه يشتمل على
كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهي والطبيعي والحق على ما ذكره
بطليموس في صدر كتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان
على دقائق صنعة بارئ الوجود ولطائف نكت خلاق الخير والجود نقص عظيم وانه شديد النفع
للطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي
والطبيعي على الاخر في الشرف والفضل نقل قوم الى طرف بحيث مذكور في اثنائهم
والحق ان حكم الجزم بفضيلة احدهما على الاخر غير سديد بل كل واحد افضل من وجه
اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن المبدا للحركة والسكون وهو امر جوهري دائر
والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهري اشرف من العرضي الثاني
وانه يبحث عن القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية ولو احقها
معلولة تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي

المحقق

ة الاغلب بعطى اللم والرياضي يعطى للان ومعطى اللم افضل من معطى الان والبراهين
بلوكر من ان الطبيعي موضوعه واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان وحسابي
والهندسة اكثر بحاجته على المتوهمات فالامر الحقيقي الذي له وجود في نفس الامر
الاوهام وانى مسلم ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو امر الحكمة واصل الفضائل كلها
هي الفائدة الماسة وهي ام القضائع ومعرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدا
الاعلى ووحدانيته وانى بل بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي فهو اشرف من
الطبيعي لوجوه اخر منها انه اقرب الى الامور المجردة عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي
فهو افضل ومنها ان الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف
عند حد فهو اكمل بما هو محصور بين الحواجز ومنها ان الامور الرياضية اصفى والطف
والذ واتم عن الامور المكدرة بالجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط في براهينه العددية
والهندسية بخلاف الطبيعي بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي
فرض حتمة ما هو اشبه واخرى لا بد من اليقين اما الاول فلكونه ما وراء مدركات الحواس
بالكلية واستحالة ان يحيط العقل به واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المغيب
عنه لان الجسمانيات على العقل كسلاة الخواش على ادراكها ولو ذهب الى احصار فضائل

ذلك

ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب لاداى ذلك الى التطويل بالغ واما ما ذكره ايراد
فزايفه كان في الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدلاله
بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم الرياضية في اخر عمره ولم يتسر له ذلك
لهجوم الواقعة التي قتل فيها عليه فما خير النظر الى كيف يشتغل بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهي الفلسفة ولم التفرغ للنظر في الرياضيات شدة استغراقي بهذا
فهذا الايراد على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا لا على افضلية العلوم الالهية والدليل عليه
قوله اذا اطلقت الفلسفية لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث
المتعلقة بها ولا شك في افضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم
وكون الصبيان كانوا ينظرون فيه قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو علم عقلي
شريف والخيال فيه معاونة شديدة وكون الخيال فيه معاونا والمستولي على الصبيان
هو الخيال والوهم فلعدم كانوا ينظرون فيه ليتمرن قواهم وتتدرب عقولهم على قبول
الحق وفهم الصدق والتنفر عما سبقنا على شرحه وما سوى المنطق وهو القسمان
الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق وملهم الصواب القسم الثاني في الطبيعيات
التي هي احد اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث انه عرضة
للتغير وعرفوه بانه جوهر يكون فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة ومعنى

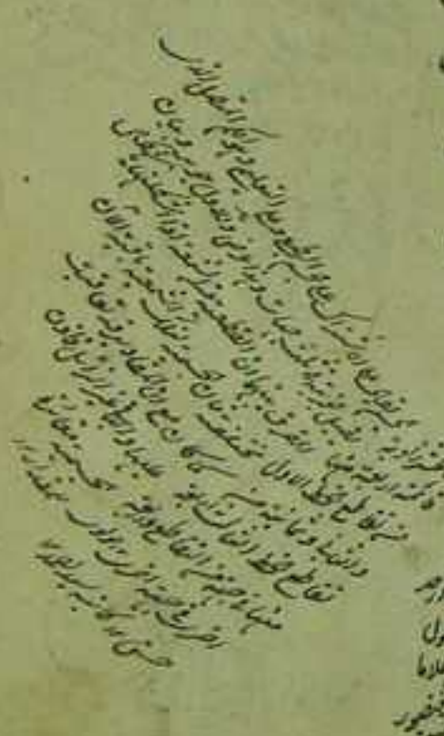

في الخارج كان وجودها في الخارج لا في الموضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقط ان يكون مهية
في الاعيان ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع
بالمعنى المذكور اي مهية اذا وجدت في الخارج وجدت لا في موضوع كالمغناطيس الذي
في الكف لا يقتضي عدم جذبه الحديد بالفعل ان يكون جذابا للحديد اذا صادفه الحديد
ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج الكف وحمل الجوهر على هذا المعنى
على الانواع التي يندرج تحتها يوجب ان يقال انها لا تعقل كما هو شان الذاتيات بان انها
لا تعقل واما حمل كونها موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل
لا في موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها الامكانية لا يوجب كونها موجودة
الا بسبب كيف وانه لم يكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته من الاجناس
العوالي التي هي المعقولات الثانية الا بسبب لا يحمل الجنس الذي لا يعقل حمل تقرر ما تحته
معنى سلبيا جنسا لشيء والا لصار بالمضافة معنى ايجابيا وهو قولنا في الموضوع
جنس للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر عند المدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان الجوهر الذهني
يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه ان وجوده العيني

الجوهر الذي صيرورته جنسا ليس هو الموجود بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع او لو كان هذا
المعنى جنسا لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لمهيته من حيث هي هي وذلك كما
ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لانه خارجة عن الجنس عارض له
بل في ان يوجد ويحصل بالفعل لانه كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه بالاعتبار بعض الاقوال
التفصيلية التي للعقل فاذا كان مهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمي
هو سلب الموضوع لكان فصله الذي يحصل وجوده ويقوم مهيته اذ مهية الوجود لا تغير
والا لزم من انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت افراد
الجوهر كلها ذا مهية اخرى غير ذلك على اكبر او لا الزم انقلاب الموجود بالفعل
بصيرورته لان يكون عنوانا لحقيقة اخرى حتى اصح في عدم صدقه على الواجب تعالى
الشيء بالممكن كما في الحوادث الفعلية والا لكان كل من علم ان شيئا ما هو في نفسه
جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم هو الكشف
عن صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما ان صور الاعراض
اعراض بناء على الحفاظ المهيات في انحاء الوجودات ومهية الجوهر ليست
في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فان معنى الجوهر
الذي يصح للحقيقة هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو المهية او اصارت مهية موجودة

لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب هيئته وعرض باعتبار وجوده في الذهن
ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض وكذا بينها وبين
مقولة الجوهر نعم صدق كل منها بالذات على شئ فمفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات
في الذهن ولبعض منها في الخارج وأما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة
العقلية جوهرا وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عنوان
انفعال القمر والشمس عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف هيئة حقيقتها ان يكون
في حقيقتها بحيث لو وجدت بنفسها لاحتاجت الى موضوع وغير مقتضية للقسمة
والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المتحقق
جنس عالٍ فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدق على شئ منهما
من الظروف وهكذا قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون
بالفعل مقتضيا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف وغيرها في الذهن
على نحو مامر في معنى العروض فلا تنافي بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر ولا يلزم من
الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم والذي
ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر جواهر ان الكلي من الجوهر الذي في الذهن
وله محل مستغن عنه هو الذهن فانه قد تنزل عن صور الجواهر وتعود اليه يكون

بحيث

بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع
كما نعت الطعم الذي هو في الكيف فانه بحيث يجد بالحديد تارة كما اذا كان في
الخارج ولا يجد بالحديد اخرى كما اذا كان في قارورة فانه مغالطة من باب تنقيح المناط
والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته في العقل بحيث يقبل
وقوعه في الاعيان واستغناءه عن موضوع والمغالطة التي في الكيف جواز عليه الخروج
منه والجوهر بالحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبعي اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر
وان كان عرضا بحسب خصوصية وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب هيئته فان هيئته
شأنها ان يكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي انها معقولة بهذا الامر
من شأنه وجوده في الاعيان ان لا يكون في موضوع والتشبيه بالمعاطيل انما هو
باعتبار ان هيئته يتصف بالحديد مع قطع النظر عن وجوده خارجا فاذا وجد
خارجا يجب ان يتصف بالحديد بل لم يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكيف وفي الجوهر
بالحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه بحيث شأنه يجد بالحديد فان كان
قد مر الشيخ في الهيات الشفاء بان فصول الجواهر صادق اللوازم التي لا تدخل
في هيئة الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الا ما لا نهاية له فاذا
لم يندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد ان يندرج تحت شئ من بواقي المقولات التسع

لا يجب ان يكون جواهر بحسب هيئتها وان صدق عليها الجواهر

الوضعية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض
عام للمقولات التسع فافهم وقلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع تحت
تحت مقولة الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها مفهوم
العرض او لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شئ من
المقولات بالذات كما صرح به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا او المراد بوقوعها
على ما يؤول اليه تحصل كلام المحققين من ان العرض هو الذي اذا قيس الى ذلك الشئ
متقوما به اي من حيث هو متقوم فالمراد بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية
موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها للجسم تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر فزيادة قيد
الفرض لاخراج الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان او ربما لا يتحقق بالفعل وتماما
وليس المراد من الفرض التقدير ليحتمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد الجواز
العقلي الذي يستعمله في الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان
المعتبر في تعريف الجسم هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد
حاصلة فيه بالطريق الوجوبي كما في الافلاك المتحركة وما يجوز حاصلة له على طريق
الوجوب

الوجوب كالاجسام المضلعة وقال ان الكرة المتحركة يتحقق فيها وتكثر بالفعل انتهى اقول
فيه ان الجسم اما هو جسم للامكان من شأنه ان يتحرك والا يجب ان يتحقق فيه سطح
او سطوح بل انما يجب فيه ذلك من حيث انه ذو جهة التعليمي ليست بعينها
هي جهة ذات الجسم وحقيقته والا كان الجسم في ان يوجد جسما الا ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك يهرب من البرهان بجهة الكرة كما مر به الشيخ في الشفاء
ليست بواسطة الجوز او خط آخر وكذا جهة المكعب ليست بواسطة الجادة
السطحية او الخطية لانها متأخرة عن جهة الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة جهاته
لا ان تنتزع منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يوجد متحركا او ساكن متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الماخوذة في الحد هي الابعاد المتقاطعة
المفروضة في نحس الجسم لا الابعاد والسطوح الاطرافية التي توجد في المكعبات وامثالها
كيف ولو كان كذلك يصدق التعريف على كل سطحين مثلا تعينا عن خط واحد من
سطوح المكعب لا يقال يخرج من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا ينبغي ان يؤخذ
في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور انا احترزنا عن الابعاد
التي يعرض المعتبرة من وجود السطح الجوهري واما ابقاء تمام الحد وانحصاره بان المعتبر
في الجسم قبول للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا للابعاد الكثيرة لا على هذا الوجه

والصورة وبالجواب انهم كثيرا ما يعبرون في الحد دون عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول
في حد المتصل انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء بلا نهاية على الحد والمشتركة في حد
الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان انه الحيوان المدرك للكليات
وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية والاضافية عن مبادئها
التي هي الفصول الحقيقية فليكن القبول او السعة او الامكان المذكور في تحديد

الجسم الطبيعي من هذا القبيل وهو مرتب على ثلثة فصول الاول في انحصار الجسم الطبيعي
في الفلكي والعنصري فالبحث عنه اما على وجه التقسيم او يختص بواحد منهما والاحوال
العائمة النسب بالتقديم لكونها مبادي للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل
لعمومها وموضوعات الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن
الثالث على زعمهم وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من
خلافه الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية ولقائل السماء الطبيعي وسمي الكل لكونه
اول بالسمع في الطبيعيات بلاحظ سماعه في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول
فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مقدار مؤلف من اجسام او مركب
مؤلف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم المقدار قابل للانقسام
الاتفاقي وهو اما بالفصل او بالقوة وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة متحقق

والصورة

والى كلها ذهب فرابت وفرقت المعم وفاقا لجمهور الحكماء الى انفصال الجسم وقبوله
للانقسامات الغير المتناهية قوة او الطالس الشكوك البافية وهو انما يتاتى بالطالس
وجود ما لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذى يقال له الجوهر الفرد
كما مر الفصل به وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى ايجاد الى ان المقصد فى هذا
الفصل نفى تركب الجسم عنه لا ابطاله فى نفسه كما اتى صحة الحوادث الفوية ولما كانت
مسئلة ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما من
العلم الاعلى التى ذكرنا المعم تحقيق هيئة الجسم الذى هو موضوع العلم الطبيعى وجب
ايرادها فى صدر هذا الفن واما انها فى اى علم يوخذ فيه صعوبة ومن جعلها من
الطبيع او الهيا بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات الغير المتناهية فان ابطال
الجزء فى قوة قبول الجسم للانقسامات لا الى نهاية فلا يلزم عليه ان موضوع هذه المسئلة
يجب ان يكون اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضيا ذاتيا له او نوعا منه
كما بين فى المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال
الموجودات فى نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو وجود
الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره من العلوم الجزئية فكيف
يرد عليه شئ آخر وهو ان الانقسام لما كان مبدا لانفصال الجسم الطبيعى على ما

ذهب

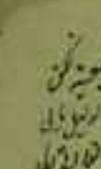

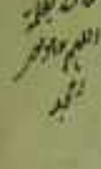

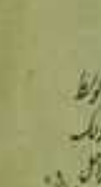

واجب عنه بان ماحل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر والا كانت الاثنانية
لما احد هما عين الاثنانية الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا بد ان يفرض في ذاته شيئ
غير شيئ فيكون منقسما ولو بهما ورد هذا بوجهين الاول انا ان اردنا ان المحلين
متغايران بالذات تغايرا تحاوريا او في الوهم فذلك مسلم اما الاول فظاهر والملازمة
عليه لانسلم ان يكون حلول الاطراف في محالها حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اردنا
انهما متغايران ولو بالاعتبار فلا نسلم ان يفرض فيه شيئ دون شيئ وهم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد وبسببه المحل عند العقل امرا غير مستلزم للامتداد
اصلا ليفرض فيه شيئ دون شيئ والثاني ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا
لاحد الطرفين من كله كيف والحلول السريانى اذا لم يجز في محل ممتد لم يجز في جزئه
لان جزءه ايضا ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا بجملة احد الطرفين
وبعض آخر بجملة الطرف الاخر واذا كان حال الممتد كذلك فمن عدم الامتياز
فحال ما فرض غير ممتد بطريق اولى قلنا الاول في الجواب ان ليم متغايرة الطرفين
في الاثنانية مستلزمة لجواز فرض شيئ دون شيئ بديهة والمنع هنا مكابرة
والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما
ان يلاقي واحدا منهما فقط او يجوز عليهما بالاسراء فعلى كل واحد منهما شيئا

والاول

والاول لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام
وفي حواشي القوشجي ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة وانت ارتضى بعض الشراح
لا بعضها وترك الباقي فعليك باستنباط الجميع او بالمراجعة اليها ان استصعبت
واعلم ان لاصحاب الانفصال بحثا قويا على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه
اختار منها بحثين خفيفي المؤنة حيث لا يبتني شيئ منهما على اثبات الدائرة
والمثلث واشباههما ولا على حركة الجزء او شيئ اخر ولا باس بذكر بعض منها
تشحيذا للاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على
الاصول الهندسية فالاول انا نفرضنا مثلثا قائم الزاوية ونفرضنا كلا واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين بشكل
العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة يساوي
مربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة بل التحقيق ان
ان ليس للكسر مجذورا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا يكون للعدد الاصم الجذر جذرا
في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان لا يوجد بمثل تلك القاعدة قدر في الواقع
برهان ذلك انك تستفيده من رابع ثامنة الاصول ان مربع كل عدد ضلعي ومربعي
تسعة اضعاف ضرب احد القسمين في الاخر اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا

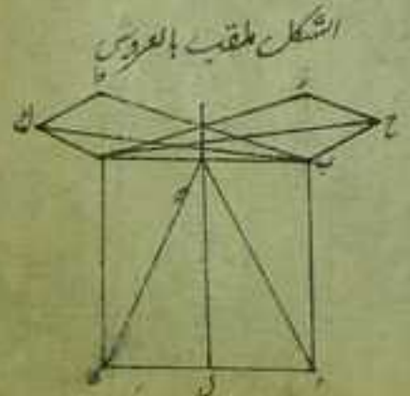

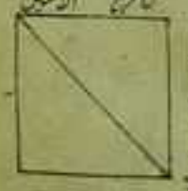

شكل دائره مع مثلث و الخط مستقيم

اقليدس مما يتبين على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة
لكن لا سبيل لنا الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يخيل
خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى
موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل من حركة الطرف المتحرك
وفي باطنه نقطة اي الطرف الثابت وجميع الخطوط التي خارجة من تلك النقطة الى
ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي اديرولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر
محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يلزم لو كان
الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك يمنع الحركة على الوجه الموصوف
لما ذكرناه في اللمع وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة
والكرة واضح لهما بالطريق الحركة انما يبتنى على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ
الرئيس وغيره وما يعتمد عليه في العرف من امر الفوجار لا يثبت به الا الدائرة الوضعية
ولكن لا يحصر طريق انبات الحركة بل للفلاسفة طريقان اخران لا يتوقف شيء
منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة يجدان اثبت الكرة اولا بالطريق
التي مبناه على اثبات الطبيعة للاجسام وان مقتضاها في البسايط من الاشكال

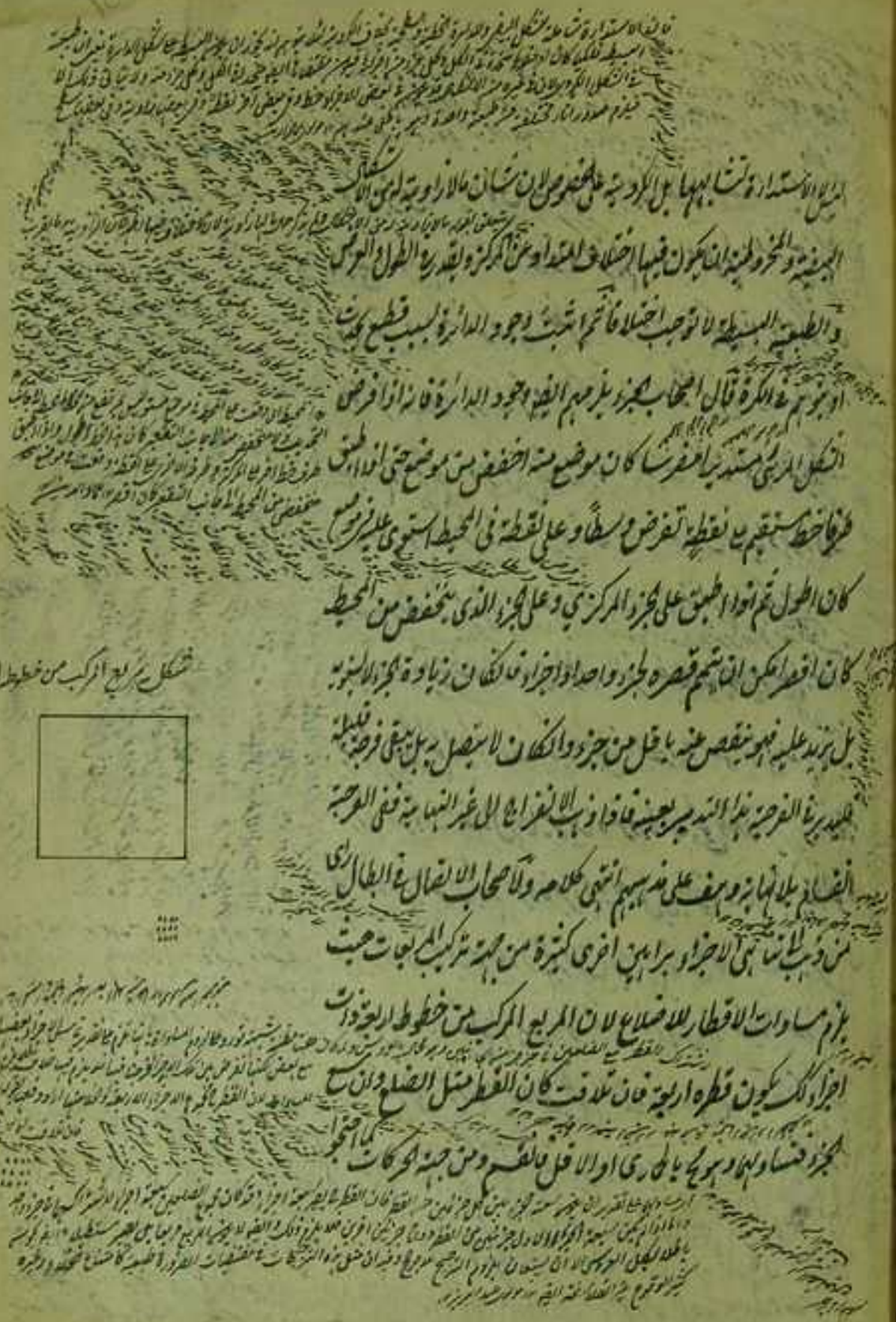

اي الاستدارة تشابهها بل الكرة بنفسها على الخصوص لان شأن مالا وضع له من الاشكال
البسيطة ان لا تختلف بالجهات فلو اختلفت الكرة في بعض الجهات بالطول والقصر
والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع كرة
او توهم في الكرة قال اصحاب الجزء يلزمهم القطع بوجود الدائرة فانه اذا فرض
الشكل المرسوم مستديرا مفرشا كان موضع منه اخفض من موضع حتى اذا طبق
فرضا خط مستقيم بنقطة تفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه من موضع
كان الطول ثم انوا طبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط
كان اقصر امكن ان يتوهم قصره لجزء واحدا واجزاء فان كان زيادة الجزء البعيد
بل يزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة
فليدر في الفرجة هذا الخيط بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الوجه
الضاف بلا نهاية وهو خلف على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال راي
من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب المربعات حيث
يلزم مساوات الاقطار للاضلاع لان المربع المركب من خطوط اربعة ذات
اجزاء فلك يكون قطره اربعة فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان لم تلاقت
الجزء فمساويها يربع بالحري او الاقل فالقطر ومن جهة الحركات بما احتجوا

شكل مربع المركب من خطوط اربعة

ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من جواهر افراد ويكون الوسطاني
قطر المجموع واحد جانبيه خطاب والاخر ج ء فاذا وصلنا بين نقطتي
ا و ب خط ا و لكان مارا بالمركز وملاقيا بالمحيط من الجانبين مع ان ما بين
خطوط متصلات فيلزم ان يكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد الجرجاني اصل هذا
الوجه ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفاء حيث استدل على البطلان
التركيب بانه لو ترك الجسم نقطة لزم ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا متساويا
تقلوه انه ج ثم نقل منها دفعها اخر غير الاول فيجزء والعجب ان مبحث الجزء غير مذكور
في الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك الدليل او غيره وما نظهر بمراجعة كتب
الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه فرض سطحا متالفا من اربعة خطوط
جوهرية كل منها يتركب من اربعة اجزاء فيلزم مساوات القطر للضلع بمثل ما ذكرنا
فانه على اصل اثبات الجزء وتماس خطوط الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع
السطحي الا اذا كانت الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام
من المعتزلية وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الا انه لا يفرق
بين القوة والفعل فيأخذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى
ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على البطلان المذهبية اولا بالنقض لوجود الجسم المولف من اجزاء غير

شكل المستطيل

غير متساوي الاضلاع

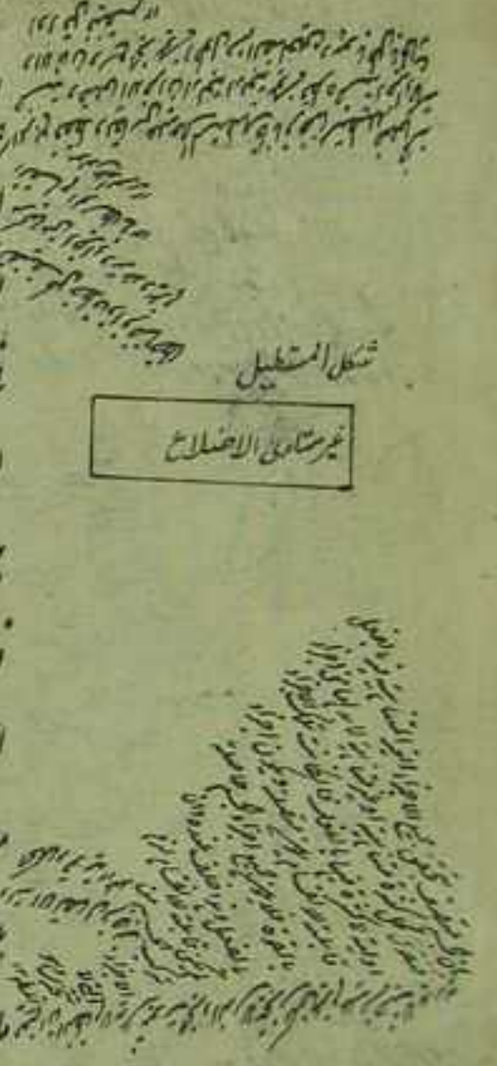

ولو فرض جسم آخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ منها احاد متباينة
امكن ان يتركب فيحصل منها جرم لانها اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم
نعيم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وجملة الاجرام اذ يركب ازواج الاجزاء يزداد الجسم فنسبة جرم الكرة بالاجزاء الى الاجزاء
ولما كانت الاجرام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن الاجزاء كل جسم متناهية لزم
ان يكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع والغرض
عليه بان ازواج الجرم يركب ازواج الظلم والتاليف لا يوجب كليا ان يكون نسبة المولف
الى المولف كنسبة الاحاد لما الاحاد اذ يجوز ان يكون ازواج الجرم يركب ازواج الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازواج الزاوية على الزاوية في المثلث
يركب ازواج الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة
في المثلث المتساوية الساقين القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصف وليست
نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك بل يجوز ان يكون نسبة بعضهن من الضرب
الغير المتناهي الى توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاجاد لان نسبتها
عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد ازواج الزاوية في الانفراج لا يوجب
ازواج الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع تفاضل الخطين المحيطين بها على نسبة ازواج

شكل مختلف الاضلاع

مستقيم الزوايا

شكل مختلف الاضلاع

حاد الزوايا

شكل متساوي

اضلاع

قائم الزوايا

وعدم تبين الامرين فاذ دريا والوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان بحثا
على السند الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض وحق ان ثاني بانه لما كان
الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء
الواحد فيكون النسبة بينهما عددية فلا يكون صماء وان التفرقة بين الاعداد
والمقادير انما هي بوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فانها وان كانت
المقادير انيقم مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى الواحد فلم يبق
الفرق الا ان يوجد الوحدات في احدهما ذات وضع وفي الاخر غير ذات وضع ونقل انه الزم
اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب التنظام عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب ان يكون
الاجزاء الغير المتناهية في الجسم ان لا ينقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا
عند الحركة من خروج كل جزء غير متجزء ودخوله ما جزء آخر وانتقاله جزء غير الاخير فاذا
كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فاركبوا القول بالطفرة
ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا تناهى من الاجزاء يستلزم ان يوجد جسم
غير متناه فالنزموا انه افضل الاجزاء ثم ان اصحاب التنظام الزموا اصحاب تناهي الاجزاء
بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا من
القريب البطاء من البعيد فالنزموا ان البطئ يمكن في بعض الازمنة حركة السريع لا اقل

ذلك

ذلك الانتقال اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشبيع بين الطائفتين بالطفرة والانتقال
وما يلزم هو لا سكون المتحرك في الحوق السريع البطئ اذا تحركا لان السريع اذا قطع جزء
فالبطئ اما ان يكون قد قطع جزءا او اقل او لم يكن لا سبيل الى الاول والثاني والا
لزم عدم اللحوق او الانفكاك فتعين سكون المتحرك وقد اشتروا كما اشتروا الانفكاك
الرحى وقالوا للطافرة ان مدة الانفكاك في الرحى والسكون المتحرك لا يشعر بهما احد
ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة زمان الانفكاك والسكون الى زمان اللحوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الحوق الى اجزاء دائرة القطب او كنسبة فضل مسافة
السريع على مسافة البطئ يلزم ان يكون زمان اللحوق والحركة اكثر من زمان
الانفكاك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللحوق والحركة اصلا
ولا اقل من انه يرى تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان ما اصل الانصاف بالجسم
وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرناه من مساواة الخردلة للجبل
وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة واحدة
وهمه وسخافته ومنها انه لو كانت القسمة غير متناهية لكان قطع المتحرك
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع
المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصافات

الغير المتناهية غير فرضناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية توهما
وفرضنا لا وجودا وفصلا وتقابلها الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة
فيها وتبينا انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئا جدا اذا تحركا في جهة
واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع
السريع البعد المفروض بينهما وصل الى نقطة كان البطيء فيها او لا قطع البطيء
في ذلك الزمان بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع
السريع هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى نقطة اخرى
وهكذا الى غير النهاية والجواب ان المتحرك لا ينصف في اثناء حركته بقوة آتية من افراد
ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيتحقق ان شاء الله تعالى فلا ينصف المتحركان بحسب الخارج
بالوصول الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان الحركة
اصلا لا فتدبر وتبينا انه اذا تدحرجت الكرة على البسيط المستوي بحيث تلاقي دائرة
منها خطا مستقيما منه بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشابه النقطة وتركب الخط
منها ودفعه بان تلاقي مماسة الكرة البسيطة حال الثبات والسكون والتقاء
بنقطة لا غير وكذا في حال الحركة انما هي بخط غير قار متدرج لاجزاء في كل آن
من الآنات وان كان تماسها بنقطة لا غير ولكن الآنات كالنقطة في وجود

بالوهم

الوهم والفرض لا بالفصل والقطع فلا استدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذا التنازع فيها كالتنازع في النقطة
فان المتحركات والاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى وان سمي الآن
من الزمان بعينه سمي النقطة الموهومة من الخط وقد مر ما وقع في الحواشي التحريرية
لدفع هذه الشبهة تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية
فلزوم تتالي النقاط والآنات مما او زوال الانطباق في زمان كما ذكرنا او
حصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما زمان وهلم استحال التجزي الذي
لا يتجزى لم يكن لزوال الانطباق اول فلم يلزم المحذور وتارة بان المتحقق
بين الآنين نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط مما بين بعدي نقطة وتحقق نقطة
اخرى وكذا الحكم في منع تتالي الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع
الاعتراف منه بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان
فيتوجه السؤال بانه كيف يتصور تحقق في ذلك الزمان بين الكرة والسطح بينهما
تلاق ام تفارق والتفارق بين البطلان وان شئت فافرض الكرة
من حديد او حجر في غاية الثقل لا يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه
واما الثاني فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين

شکل دائره مع خط مستقیم

خط المستدير والمستقيم والكان بنقطة والتلاقي النقطع لا يكون الا في آن فيتصل
الكلام بين آن وقعت فيه الملاقات الا طرفا وبدا الان وتعود الشوق بعينها من امس
والكل محال وكذا القول بعدم تجاور الانات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا
بالآن المتلاقي عليه الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الآنات في فلان تجاور النقاط واجتماعها
في الزمان متجاورة بكفى للاستحالة وان لم يكن اجتماعها في آن واحد فذلك امر
مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني وايضا اسبابه حيث ما يقام عليه البرهان من ان التجدد
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء دهر المحيط بالزمان وما معه
وما فيه فيكون النقاط التي كل منها في آن مجتمعة في الواقع على نعت التجاور
ولان تجاور الانات اللازمة لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان
على الحركة المنطبقة على المسافة والمنطبقة على المتصل الواحد انا لابد ان يكون
متصلا واحدا بالذات فاذا كان احد المنطبقين مركبا من الافراد المتشافعة الغير
المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر ايضا مركبا منها وقد ثبت القطع بحسب علم
تالفه من الجواهر الفرد فذلك حكم ما يطابقه من الزمان والحركة وهي ان ما يمكن
فروضه لها الفصل من الانقسامات الكائنة متناهيا في القسمة وان كان

غير متناه

شكل دائره

كل منهما فكل ان يفرض من زمانهما فان فايون كل منهما مساوية لايون الاخر
ومنها الشكل طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبهة في هذا المقام وهو ان الزاوية
الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها عما طرف قطر من اطرافها احد من جميع
الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر
من المقالة الثالثة عشر فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس يحرك على جهة الاخر
مع اثبات نقطة التماس منه حركة ما فاي قدر يحرك يحصل زاوية مستقيمة الخطين
اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وبوجه
اخر ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة
الخطين كما في تلك المقالة اليضا فمتى يحرك القطر ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه
يصير تلك الزاوية منفرجة بدون ان يصير قائمة لازيادة ما هو ازيد مما تفصل
عن القائمة عليها وبوجه اخر ان الزاوية الحادثة بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرف قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا فرضنا
حركة الخط المماس على الجهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما ينتقل من التماس
لا التقاطع فيصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير ان يصير
لها ولعكس ما قلنا اذا فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس حيث كان اولا من

دون

دون بلوغ تلك الزاوية لا مساواة زاوية القطر والمحيط ليصير قائمة كما لا يخفى واتعب
الاذكياء في حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاذ
سيد الحكماء وسند العلماء الشيخ العلامة قدس سره العلامة من الجميع تركنا احمد بحامد
لاشتماله على مقدمات كثيرة طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليه فليطلب من بعض كتبه
دام افضاله وادرد نا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الفصلين لها اعتباران
اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي انما تقع في طرف تلك الحركة
بالاعتبار الاول فقط دون الاعتبار الثاني لان مستثنا من الزوايا المستقيمة
الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الفصلين وذلك لعكس فانه اذا انطبق
الفصل المستقيم من المستقيم الفصلين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع
المستقيم الاخر بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على
المستدير فلا ينطبق المستقيم الفصلين على ما هي مختلفهما وبالجملة تختلف
حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الفصلين باستقامتهما او كون احدهما
مستقيما والاخر مستديرا كون المستقيم والمستدير مختلفين بالهيئة النوعية
وشيء من افراد احد المقدارين المختلفين بالهيئة لا يقع في طريق الحركة في الاخر
فالمتزايد بحسب المقدار المخطط بالحركة مثلا لا يساوي شيئا من المراتب مقدار ا

اما سطحا و بالعكس فلك المتزايدة السطح بالحركة لا يبلغ شيء من حدود الحركة
لا مساواة جسما و بالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه و صار
اكبر انما يبلغ بالتدريج لا مساواة جميع الافراد المتوسطة في المقدار بين المبدا
و المنتهى من ذلك النوع و هي التي يكون واقعة في مسلك تلك الحركة و لا يمكن ان
ان يبلغ لا مساواة شيء من افراد النوع الآخر و لا يكون تلك الافراد واقعة
في مسلك تلك الحركة و لا متوسطة بين المبدا و المنتهى انتهى اقول الازيدية و كذا
الانقصية يقال بالاشتراك اللفظي او بالحقيقة و المجاز على ما يتحقق بين
مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد بينهما عاد مشترك و النسبة بينهما
لا تخلو عن عددية يعبر عنها بانية احدهما من الآخر بان يقاس به المقدار من ذلك
المقدار ثلثه او ربعه او جزء من الف جزء منه لا غير ذلك و هذه هي التي يقتضي
التجانس بين المتناسبين و كون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد و عطا
ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقاس احدهما اي هو من صاحبه و هو لا يقتضي
كون الازيد و الانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق بين مقدارين
مختلفين مهية و لهذا عرف ارشميدس الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة
بين النقطتين مع اختلاف الخط المستقيم و الخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

اذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انصف كل واحد من متفقتي الضلعين
و مختلفهما بانهما ازيد او انقص من الاخرى فلا بد ان يوجد بحيث يمكن ان يتضعف
بالمساواة معها اذ الازيدية عبارة عن كون احد الشيئين مشتملا على مثل
الآخر و شيء يزيد به عليه لانا نقول قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم بدون
ان يصير مساويا له كما اذا فرضنا دائرة واحدة من الدائرة يتحرك بحركة
الفوجار الا ان يبلغ نصف الدور فيصير اعظم من القطر مع انهما كانت
اصغر منه بدون ان يصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة متساويين له
فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق و اعلم ان ما ذكرناه و ان كان مخالفا لما عليه
المحدثون من ان بين الخط المستقيم و الخط المستدير و كذا بين الخطوط المستديرة
التي ليست محدبا بها على نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية و لا العددية
و لكن العدما و دهم ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة و لكن لا مطلقا
بل الصمية بوجه بالمتفاوت متفاوتة صمية دون المساواة و سائر النسب العددية
و ما يقال من ان النسبة فرع الاتفاق و التجانس فيلزم المراد منها العددية
فقط دون الصمية في اثبات الهيولى اي جوهر بسيط في نفسه واحد بالاتصال
و لا منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري فانه لا نزاع

الزيادة

عن الحكم

بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى وسماها اى امر يقبل الانفصال
والاتصال اللذين يطرءان على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام
ويقبل الهيئات النطفية والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر
هو المسمى بالمادة او الهيولى او الشخصية على اختلاف العبارات في وجود ما يحب
هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان من نطفة
ابيه صلاح اما ان يعني الطين باقيا طينا والنطفة باقية نطفة وهو حيوان
او انسان حي يعني في حالة واحدة طينا وحيوانا او نطفة وجسد انسان وهو
محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين
ثم حصلت انسان او حيوان فحينئذ ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان
من الطين بل ذلك شيء آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا بجميع اجزاءه
واما ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيئة النطفية او الطينية بطلت عنه تلك
الهيئة وحصلت فيه هيئة انسان او هيئة حيوان والقسمان الاولان باطلان لاستحالة
الكلية لان كل من زرع بذرا ليثبت شيء منه او تزوج ليكون له ولد يحكم على
الزرع بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه جزء من ماله وان عاند معاند
لا يلتفت اليه وتكذبه الحدس الصائب فظهر ان الهيولى من حيث المفهوم المذكور

ما وقع

ما وقع فيها خلاف وانما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا او ما في حكمها
مما ينقسم في جهة او في جهتين متشابهة او غير متشابهة كما ذهب اليه المتكلمون
او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في نحارم كما هو مذهب ديمقراطيس او نفس الجسم
بما هو جسم كما هو راي جماعة من الاقدمين او امر بسيط من الجسم كما عليه المعتزلة
من المتاخرين فمادة الاجسام عند اصحاب المذاهب الثلثة الاول وحججهم
كثيرة بالانفصال والحكماء لما اقاموا البرهان على ابطال هذه الاراء اتفقوا على ان ما يقبل
الانفصال والاتصال في الاجسام شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظة الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى الاولى عندهم واتفقوا
ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي هو جنس الانواع الطبيعية هو مركب
من جنس هو الجوهر بية وفصل هو مفهوم قولنا ممتدا في الجهات الثلث وانما وقع
الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب تركيبا من مادة
وصورة تحاذيان جنسا وفصلا وعلى تقدير تركيبه هل هو مركب من جوهر وعرض او من
جوهر فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور وسبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات واثبات
ارسطو ومن تابعه كالشيخين بل الفرد ابي علي وستسمع هذا الاختلاف آخر

ان الجسم هو جسم او ظرف عليه الانفصال اما ان لا يتعدم على اصل حقيقته شيء او يتعدم وعلى
تقدير الاتعدام اما ان يوجد فرد اخر يحل النهاية بين الفلك سفته واختار المصنف
الثاني فقال الجسم هو مركب من جزئين بحيث اذا حل احدهما مكان الاخر صار محل
الشيء في الشيء على الاصل ما ادى اليه نظره هو ان يكون وجوده في نفسه هو بعينه وجوده
لذلك الشيء وهذا الوجود كما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه شيء مما يرد على غيره ودد بقيد
بالاختصاص بين متمكنين بحيث يمنع الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر
ويرد عليه كون الاعراض والصور محال في محل واحد بعضها حالة بعض وتنقض الفهم
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في شيء عبارة عن كونه مساويا فيه
مختصا فيه بحيث يمنع الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر تحقيقا او تقديرا
والاعتراض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح
والسطح في الجسم وبحلول طرفه بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بمنع وجود الاطراف
وتارة بتخصيص المعرف بحلول السريان وتارة بان الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي
الطرف فان الاشارة الى النقطة مثلا الى الخط الذي هي طرفه واكتفى بالاتحاد
الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم عما ذكروا ان يكون المكان حالا في المتمكن
او الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة

الى الطرف

بالتعريف الذي ذكره السيد ره وارد ورد على التعريف المشهور الذي ذكره كما اشير اليه قريبا ويرد عليه ايضا
انما هو اذا كان المكان بمعنى السطح الباطن كما هو مصطلح الحكماء واما لو فسر بالبعد المجرد كما هو مصطلح
المتكلمين فلا نقض به وارد على كلا التعريفين كما لا يخفى على المتأمل العارف

الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما ذكرناه اذ قد يكون المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي او المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد
على اي تقدير اللهم الا ان يقال المراد بيان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر
ان يكونا متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تنبيه احدهما دون الاخر والجواب
عن النقض بالاطراف المتداخلة وهو ان فرض الحلول بالاختصاص الذي هو اخص من الحلول
بانه ان اريد بالاخص الاخص بحسب الصدق فالنقض عليه ظاهر
وان اريد بالاخص ما يمكن ان ينشق منه اسم بحيث يحمل على المحال فيرد عليه اختصاص الكواكب
بفلكه وبالعكس وكذا الحال في الجسم بمكانه بل المعروف فيما بين المحققين بالفرق بين الاشتقاق بالجعل وغيره بحيث يقبل الاول دون الثاني ما يمكن
ان يشتق منه اسم يحمل على المحال ولا يلزم ان يكون المتمكن مشتقا من المكان بل من المتمكن والمتجسم
من الجسم بمعنى التجسم وكذا في اشباهه وذلك اقوى فيما نحن فيه لا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا
في الجسم بل الاسود الذي هو موصوف به بين ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو اخص
بالنسبة الى الحلول يوجب امتياز من غيره به ايضا وهو كاف في المقصود وان لم يكن ايضا
معلوما بالكنه او لا غرض فيه بعينه وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا
عن الخلل ووقع بعض منها بالتزام امور مخالفة للطباع السليمة والنظر بالدقة كما لا يخفى على الخبير

وجه التأمل في ترجيح الاول واقتضاء الحقيق منه بحار العرف
والعادات لا يلزم ان لا يكون صحيحا والثاني بعد تسليم ما ذكره
الفرق هنا بكون احدهما مشتقا فاجعلها والاخر غير مجعول
او عارض لا طائل تحته منه

وكان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكنهما متقابلان بالعدم والملكة فالقابل بما هو
مقبول لكونهما فيه متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا مشهوري
والامكان بالمعنى الاول اي الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار
العقل ولهذا يطلق عليه لفظ القبول الذي فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين يحصل احد هما حاسبا جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل اذا
حلل الموجود مثلا بحسب اللاحقة الذهنية الى هيئة وجود ولكم بان الوجود ليس ثابتا للهيئة من
حيث هي هي بل يثبت لها امر مرتبة متأخرة عن ذلك المرتبة نحو تأخر الكلمات
محفوظة بالوجود ونفس الامر كما لا بد امكنات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا يجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها وغيرها من الماهيات
وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كلواحد من
مفهومي القوة والامكان الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه يوجب
اختلافا حقيقيا سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الى حري وسيالة
زيادة الفصاح ولفظ الانقسام يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة شيء
لا يقتضي شيء غيره وبعضها صفة شيء يقتضي شيء غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو
اثنان احدهما كون الشيء في حد ذاته ذو مرتبة مبهمة صالحا لان ينتزع منه الامتدادات

الثلثة

الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت للجسم في حد نفسه او هو نفس تلك المرتبة بمصداق
حمل الفصل والمحمد مع قطع النظر عن جميع العوارض فانصاله وامتداده او نفس متصلية
ومحمديته لا امر يقوم به فيصير منشأ لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان
الجسم مجرد الصورة الجوهرية او مؤلفا منها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون
وارسطاطاليس والدليل على ان اسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
في فصل من فصول الهيات الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة وانما
الكميات المتصلة هي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو جسم بمعنى
الصورة فالاتصال لو كان في الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه فرض شيء دون شيء ولكان قابلا
للقسمة بالاجزاء المقدارية فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل
لذاته وللجوهر بواسطته لانا نقول يلزم ان يوجد امتداد في الجسم في ذاته بالفعل وقبول الانقسام
بالاجزاء المقدارية بالذات حتى انا اذا فرضنا فيه عروض المقدارية له او امكن تعيين
ذلك الامتداد الذاتي فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته
ممتد في الابعاد من دون تعيين امتداده وتقدير انبساطه لان ذلك المعنى انما يحصل له
في مرتبة متأخرة عن ذاته بذاته تلك الشيخ في التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء
من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس له جزء ولا كل او مثاله المتصل اذا قلنا

جسما من جهة ما هو جسم فهناك اثنان من جهة ما هو جسم واحد او كثرة
بما هو جسم واحد او كثرة وثانيهما كون الشئ بحيث يوجد بين اجزائه بعد فرض وقوعها
حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام
لغير نهاية وآما الآخر فهو الذي معنيان احدهما وهو المقدار المتحد النهاية بالقدار
الخر سواء كانا موجودين او موهومين ويلزم لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى
والثاني ان يكون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويلزم لذلك الجسم انه متصل بالثاني
بهذا المعنى وبهذا المعنى من عوارض الكم المتصل مطلقا او من جهة ما هو فرضي مادة
كاتصال خطوط الزاوية والاتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال الحوامل بالرياطات
او الرياطات بالعظام وبالجملة كل ممكن يكون غير القبول لمقابل المماسة اذا تقرر
ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد
لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع
المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث هو كذلك اشارة الى قاعدة
ان الذات الواحدة لا يمكن كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين واذا
اعيد الكلام الى مبدأ تينك الجهتين ينتهي بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات تعلم
من جزء به يكون بالقوة ومن جزء اخر به يكون بالفعل فحصل ان من اراد

ان يكشف ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثية الفعل والقبول بالمعنى الاخير
وبهذا المعنى قال المصنف ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون بحيث يقبل متصلا واحدا
يعني ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون بحيث يقبل الاتصال قبولا بالقوة زمانية والا لما قبل قوله
والا اي وان لم يكن شئ مما يقبل الانقسام من الاجسام التي تلقينا كالماء والنار قبل
الانفصال متصلا حقيقيا كما انه متصل حين لزم جزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من الخط
والسطح الجوهرين وسيعلم من كلامه المعم البطلان بما يتبين بالامر وبيان اللزوم ان كل كثرة
بالفعل يجب انتهاؤها الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فالجسم القابل للانفصال
الذي هو واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم يكن متصلات حسية في صدوده
انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة
للانفكاك التي تلقينا فلم يكن محالا ان يقبل الانفصال فاذا كان قبول له متصلا واحدا
فبعض بالقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول فعله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما اردناه
وههنا بحث وهو ان الذي يثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما متصل واحد
او مشتمل على متصل واحد لا يلزم تركبه من الاجزاء التي لا يتجزى او ما في حكمه حالا ينقسم الا
الى جهة او جهتين قلنا انا نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار
القابلة للانقسام الى جهات وهمية وفرضية وليس شئ منها قابلا للانقسام فتطعاد

الى ٢٧

كما هو مذهب ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام صغار صلبة قابلة للقسمة
الا هيئية والوضعية دون المقارنة فهي والخلاء متصلة الى انفصالها منفصلا كل منهما عن
الآخر لكنها غير قابلة للقسمة بالفعل من الفصل والوصل عليها مع ان مدار اثبات الهيولى هذا
الوجه على طريان الانقسام على ذات الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بالبطلان الا
الامور الطبيعية بان كلا من القسمة الوضعية او الفرضية اولية باختلاف عرضين قارين
او غير قارين يحدث كثرة في المفهوم متباينة ومتشابهة للكل في الهيئة والافراد المتماثلة
متضامنة في الاحكام بحسب نفس الهيئة فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز وقوعها نظرا الى نفس الذات
من حيث هي فاتصاف تلك الاجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة
بالانفصال لمثلها والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صد عنها عن الفصل والوصل صاد لاحق وعاق عنهما عائق خارج فهو لا يوجب
استكاف حقيقتها عنها فاذن اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن وقوع قبول
القسمة الفاصلة وانفصال كل من تلك اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليها
فهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وحاصله ان تعلم ان الحجة المذكورة
لا يتبين على كون تلك الاجسام متحدة المهية كما هو مسلم عند مجيب هذا المذهب على ما نقل

عنه

عنه حتى قبل ان القياس جدلي او على تقدير كون الاجسام المذكورة متخالفة الانواع
ليس من شأنها تخالفها النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقام اثبات ان الطبيعة الامتدادية جاية على لا يابى الانفصال
والاتصال وهو الخروج الى المادة ومع قطع النظر عن هذا النظر في جسم مفرد منها ليس في
وهمي حينئذ اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية مشكك في الطبيعة
النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه وبالعكس فكلما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر وغير منها
منفصل عن غيره فلك يصح الفصال الجزئين واتصالهما لتحققهما في اشتراك الكل
وجزئيه نوع واحد واعترض عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان القابل
الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلفيا واتصالا قطريا لا قبول ههنا بمعنى
مطلق الموصوفية بهما والا لم يمكن ان يقاس عليه استعدادي طريان الاتصال والانفصال
فان مقتضى كون كل ما يصح لفرد من افراد الطبيعة النوعية يصح لسائر الافراد بحسب نفس المهية
ليس الا امكان الاتصال القطري لها بدلا عن الانفصال والانفصال القطري لها بدلا
عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء الخلقة لا امكانا استعداديا لطريان الاتصال
والانفصال في خارج ومناط قيام البرهان على اثبات الهيولى هذا دون ذلك
وتوجيهه ان حال القسمة الانفكاكية عند المثبتين لا زوال جوهر محمد وحدوث

جوهر بين ممتنة بين وهذا هو المحوج الى البرهان الاولى كما علمت وبمجرد امكان القسمة بالامكان
ذاتيا فقط بالا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل بذاته وذلك
وذلك مجرد كون الشئ متصلا بنفسه من دون حدوث هذا المعنى فيه لا يوجب
ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان امكان العدم وذلك حصول الوجود في المجردات
لا يقتضي ان يكون لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم
او الوجود وقط الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان شئ
بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف امكان شئ بمعنى
الا فرق فانه لا يأبى الاجتماع معه والا اجتماع معه اصلا فلذلك يحتاج فيه الى قابل ذلك
الشئ غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية يساوق
لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعته الامتداد وان منع عنها مانع
لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام
اذ لو امتنع الانفكاك خارجا عن الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه
من الاوهام الاختراعية ولم يكن حينئذ فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه
في المجردات ولا شك ان الانقسام الوهمي من المعاني الاختراعية خصوصا اذا كان
منشاؤه اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار

متصل

متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي والا لم توهم القسمة لامتنع
تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شئ لا يأبى وقوع امكان وقوعه
فربما جوز العقل تحقق شئ فبادي النظر ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن
امر ممتد قابلا للانفكاك بحسب الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم
القسمة في المجردات فان الذي لا امتداد له في الخارج ولا وضع له لا مجال للوهم
ان يتوهم فيه شيئا دون شئ ويمكن ان يقام في ابطال هذا المذهب الشكل الواحد من تلك
الاجسام لو كان بسيطا اي يوجد له طبيعة واحدة كان كري الشكل لما سيجئ من ان الشكل
الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة ولو كان كذلك لحصل الفرج فيما بين تلك الاجسام لان ملاقاة
الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون ذلك قولا بالخلاء وهو محال
كما سنعرف وان لم يكن بسيطا بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا
واما هذا ضعيف واما ثبات ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرأ
عليه الانفصال في الخارج فمقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى للاجسام كلها وبين
الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة
اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يكون
فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجواهر الممتدة فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في الوضع اشارة
ولا يخفى سخافته وقيل بالصورة الجسمية اتصال بالعرض تبعية اتصال الجسم التعليمي
وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة مهية متصل وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل
للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق
للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه
بالفعل وقيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والامتداد
بالعرض انتهى اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد الجسم وتحدد انبساطه
فلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداد انها
اي مع الجسمية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله
على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء
والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم
الا الممتد واحد في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق
بدون تعين امتداد ما تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا
مخصوصا فكان لهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر فرحيث هو
متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر فرحيث هو متعين بتعين

مخصوص

مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا وارد عليه انه لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا
بل يكون مركبا من جوهر هو الصورة الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه
بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند العقل امر العرض وان لم يكن
عرضا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب من معنى يوجد عند مشية الهيولى حيث
اخذوا الموضوع في تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض
اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية عند رضية تحت تعريف
العرض فان الهيولى وان لم يكن بالنسبة الا الصورة وحدها موضوعا لا حيثياتها
التقوم اليها لكنها انما يكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب عنها وعن العرض لعدم
احتياجها الا المجموع فرحيث المجموع ليس بشئ لان اصل الانكشاف هو ان الجسم التعليمي
لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن جوهرا او لا عرضا او لا يكون موجودا حقيقيا له
وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية فلا يكون من اقسام شئ منها
اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما بين في موضعه وباذكره لا يندفع هذا او الصورة
المستلزمة [illegible] لا سبيل الى الاول وان يد والا لزم اجتماع الاتصال
والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذ لو
لم يكن جسما مخصوصا والانفصال اما ان يكون وجودا فكان عبارة عن حدوث

متصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يوجد
متصلا فتعين ان يوخذ القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى واعلم ان اصحاب المعلم
الاول لما اثبات الهيولى التى هى احد جزئى الجسم الجوهرين عندهم بحجج الاول ما ذكره
المعلم تقريرها انه لا شك ان ذات الجسم جوهر متصل بذاته او متصل فالامر متصل بذاته
هو المقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان ذات الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال
فنقول هذا ان الامر ان اى الذى هو متصل بذاته او متصل بالاتصال لازم والذى
يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكون متغايرين بحسب الخارج او ان لم يكن
المتصل او المستلزم للاتصال الذى هو الجوهر الممتد لعينه قابلا للاتصال والانفصال
لزم ان يقبل الشئ نقيض احد المتقابلين احدهما لازم والآخر عارض وذلك حين طريان
الاتصال او يقبل ضده او عدمه او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان
الانفصال والتوالى باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال
شئ غير المقدار الذى هو متصل بذاته وغير الجواهر المتصل سواء كان متصلا بذاته
او بلازمه الذى هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل معنى آخر هو المراد
من الهيولى الاولى وتلخيصه بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا بالاتصال
على نمط الشكل الثانى ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه لقابل الانفصال

فليس

فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقته الجسم والا كل جزء
فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الاتصال والانفصال وذلك الجزء ايضا جوهر فله جزء
المتمد بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهرا فلبقائه حالتى الاتصال والانفصال وتوارد
الصور عليه ولو كان عرضا لزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين
يلزم بقاء جوهر سواء بقى معه عرض اولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر الممتد
فلاتصافه بالوحدة للاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية يصير
واسطة لاتصافه بهما بتينك التعينين بل ان اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الا
الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصور الكثيرة او الصق بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصورة المتعددة لا غير كما سبق الاشارة
اليه فان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها بقاء
جوهر فالجوهر الممتد يكون محلا لها وفى هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت
الاتصال الذى هو عين الممتد الجوهرى ونحن لا نسلم ان الجسم الا الاتصال الذى قبل انه من فصول
الكم وما سواه مما قيل من انك اذا تشكلت الشمعة باشكال مختلفة تغيرت ابعاده
مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا يخلو عن تفرق اتصال
وتوصل انسراق فى المطولة منها او جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

فالمدورة اذا جعلت مستطيلة تفرق فيها اجزاء كانت متصلة فالاتصال والاتصال
مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون صحيحا البحث انما هو
ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود متصلا بعد زوال الانفصال لاشك
في عرضيته فان الجسم عندنا توارد الانفصال والاتصال عليه باقي الهيئة ونوعيته
لا تتغير فيه جواب ما هو وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عرضي فهو عرضي فالاتصال
الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هيئة الامتداد حقيقة
واحدة وحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افراده
عندكم على ما ذكرتم فرضيت تبدل الاشكال الشعبة الواحدة فقد وجب عرضية جميع افراده
الاشكال الثلثة في الحقيقة ترجع الى نوع الصورة الممتدة الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الرئيس
في كتاب التلويحات واجيب من قبل الثاني بان اما على الاول فبان الجسم من حيث هو
جسم لا تتصور بدون قابلية للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا حد واحد وايضا ولو سلمنا
متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم
حد ذاته خود بسته است كه اگر گسسته بودى قابل ابعاد نبودى والحاصل ان نفس ذات الجسمية
بما هي هي لو لم يكن متصلا في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان الاتصال بها قبل العارض كان

شكل دائره

شكل مستطيل غير متساوي الاضلاع

عند الوجود اما في المجردات عن الجهات والابعاد واما مثالية الذات من الجوهر العقلية
مثالية او غير مثالية ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات يلحقها الانفصال وقول
الانفصال لا الى نهاية مرة ثانية وكلاهما باطلان فقابلية الابعاد انما تتصور
اذا كان متصلا بالذات وما ثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهري فثبت الاتصال الجوهري
اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض
وهو غير تمام عندنا فجوز تركب الجسم من جوهر وعرض وهو لا متداد وانفكان
حاصلا في حقيقة الجسم لكن لا يلزم على هذا الذي كونه جوهرا الا يقال نحن نجري الكلام في الجزء
الاخير للجسم عندنا هم فيلزم كونه ممتد الجوهر بالكمال الا يخفى على المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض
بالجزء الذي اثبتم فان البسيط عندكم والكائنات متصلة بالقال بعضها بالبعض من قبل الصورة
الكيانية في حد ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم او جزءه ايضا كذلك وانا نقول لو لم يكن
جسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاءه لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس
في الحكمة الفارسية او التوقف عن الاجابة فجوابه ان عدم اتصاله في حد ذاته لا يستلزم الانفصال
في ذاته ولا خلوه من الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله
بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان يعرضه في الواقع اما اتصالا بالقال عارض او منفصلا
بالانفصال كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالبسيط فانها عندكم في حد ذاتها لا متصلة ولا منفصلة

مع عدم خلوها عن المحال في نفس الواقع فقد ظهر ان قابلية الابعاد وصلوحيها لا يوجب ان يكون
القابل متصلا في حد ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال والانفصال
من قبل نفسها فانها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجوهرية الواحدة او المتعددة ولكن لا يلزم
شئ من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال
مطلقا عندهم بخلاف الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود متحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز والابعاد في نفس الامر
وان لم يكن متشاركة حينئذ نفسها فانها جوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به توجب ان لا يكون
للهيولى مرتبة في نفس الامر يتحيز بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير ذلك وانما كون
عروضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة كما لا يخفى على ذوي البصيرة الثاقبة وعن الثالث
بان الجسم جوهرية في حالتي الاتصال والانفصال لا في كونه متصلا جوهريا انما يلزم المناقاة
لو بقي الشخص في تينك الحالتين وليس كذلك واما القول بان كل ما لا يتغير يتغير جواب ما هو
فهو عرض فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجواهر واذا تبدلت الاشخاص من تبدل ذلك الشئ
فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهريته تلك
الاشخاص وعن الرابع بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل هنا اشتراك لفظي لا يجز بطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم

عرضي

في البحث الرابع بان الجسم لا يخلو عن اتصال جوهري لكنه جواز المقدار لا غير وليس
في الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سمعته وما دة ولا يخفى قولكم انه مع الانفصال
لا يبقى
لان الذي يبطله الانفصال هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه اي الفرق الاتصال
كما مر قد يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين الشيئين سواء كانا متحدين
في الخارج ثم كبث او توهم بينهما اتصال او يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاؤه مجتمعة
فيقع عليها انها متصلة بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير
قارين فيقع ان محل احدهما متصل محل الاخر هو لا شك في قرينة الاتصال بهذا المعنى
النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون جزأ لامر جوهري محض وقد يطلق
على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة
من لفظ الاتصال وهو المعتمد الجوهري على اصطلاحهم فحقائل ان يقول الاتصال بالمعنى
الثاني نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه في حالتين واما ما يقال ان المعتمد في له
امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد وغيره فليس بشئ فان هذه اطلاقات عرفية ومحاورات
تقطيعية لا يبتنى الحقائق العلمية عليها وهذا امتناك تحقيق بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق جميع المشتقات بمبدأ الجوهر

شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد
المقادير المختلفة بالصغر والكبر على جسم الواحد اذا كثف وتخلخل يوجب عدم بقاء
تكيف حكم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع وجود الهيولا
فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار ونقصانه من غير ورود زيادة
مادة عليه او انفصالها عنه فان زيادة المقدار على هذا التقدير يعني زيادة اجزاء
الجسم وانفصالها بنقصانها ثم جمع التخلخل والتكاثف على الجسم اللطيف بين
اجزاء الجسم وانفصاله عنها واجتماعها الحقيقيين واثباتهما بالقسمة الصاعدة
او واقعة في النار غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالتقارير والمصنفة
اذا كتب على الماء لاسيما وقد شوهد عند الكتب المحاباة الدالة على خروج الهواء
ولا سبيل لنا الى الحكم بان الماء لم يعط من الهواء بقدرها يأخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان من الزجاج
فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن واما قولهم اشتراك
الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما
في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية
بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكم

والصغر

والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس شيئا زائدا على المقدارين نفس المقدار
فكذلك اذا تبدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغر والكبر بالتفاوت في المقادير يكون
الاختلاف نفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة
والضعف في نفس مهية الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم
يجوزون كون جوهر اقوى من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالمنا الادنى
الجرمي وكذا يجوز ان يكون حيوانا يكون حيوانية اكثر ونفس على التحريك اقوى كالانسان
اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا يفرقون
بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم بكونها تفاوتا بالكمال
والنقصان في نفس المهية سواء كانا في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والحيوانية
على ما ذكرنا ولا يبالون لعدم اطلاعات او وات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على ما عرف اهل الاشارات او ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني على مجاري العرف
واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق
حيث حكم ببساطة الجسم وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من
جوهر سماه هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويز تركيب طبيعي من جوهر وعرض
مخالفة بحسب الظاهر لكن ان رجعين الكلامين الجمع على عدم المنافاة بين الكتابين

بل الفرق بينهما بحسب الاصطلاح فيهما وتحقيق ذلك ان في الشيء معين يقبل
مقدارين ح الانفكاك مقدار ثابت هو جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذاك
المقادير في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر وجوهرها هو الجسم والجوهر
منها هو الهيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة
الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيات والانواع المحصلة هيولى فلا مناقشة
بين حكمة بساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمة تركيب الجسم وعرضية
المقدار في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد وغير هذا الجسم والامتداد وقولهم المناقشة
انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات وغيره صريح
في انه ينكر الانفكاك والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفي التلويحات ما ربنا
شيئا يدل على ان ما سماه جوهرا يكون ممتدا بذاته وامتدادا جوهريا سواء كان مقدارا
او غير مقدار واما كتابه في بين تركيب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بجاله والله اعلم
ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا احدهما الصورة
الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي يصح فرض خطوط ثلثة اتفاقية
المتقاطعة في جسم والآخر المقدار وهو الصحيح لفرض الاجزاء الموهومة الثلثة كذلك
في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا يتفاوت

في جسم

في جسم لا يكون بحسبه بعض من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا ولا كلا ولا عاديا ولا مجردا
ولا مشاركا او مباينا بخلاف الثاني وهذا ان شاء الله تعالى قائلون بالامتداد وليس
كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتدا واحدا لكن اذا اخذ بما هو هوي من دون
تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري شاغلا
كان او غير شاغل اي اخذ الجسم بحيث يصح بكذا اكذا مرة اولا ينتهي المسح بان يرسم
غير متناه اي مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عند تعين
تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين توارد الاشكال على الشيء فان هناك يتبدل نفس
المقدار وهنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض والعمق واما الشيخ
الالهي فانه انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل في كتبه على بوجوه ثلثة احدها انه
لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا
لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان فلا يتقوم
ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه لو كان هو الذي ثبت عرضيته
وليس في الجسم غيره لم يكن في تجسيمه امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر
جوهري فذلك محال لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جوهر
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا وبما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية

الباقي وثانيهما انه لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل جسم فيلزم
وما في الكل اكبر حاصل في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقدارا تاما وثانيهما
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا يشك فيه فلم يكن
التخلخل ازالة مقداره الجوهرية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد او كما كان
فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض وهو خلف
واعترض العلامة المحقق على الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي
العقلي اخترت ان الممتد المقوم للجسم التعليمي ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد خارج
وان اراد به الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترت انه كلي
باعتبار مهيته وجزئي بشخص الجسم وقوله لا يجوز ان يكون جزئيا لانه الكان
هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره قلت ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض
هو تعين امتداده بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العوض ليس موافقا
لمفهوم الممتد في الماهية فيلزم من عرضيته عرضية اقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين
انما يذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي او بارتباطه
الى الوجود كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء منه ليس
ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم

للجسم

للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مشاركا جزئيته الامور العارضة له
الا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات لها فاذا صار ذلك الممتد جزئيا متعينا
في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته وان غيره
فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان متعينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود
وهو خلاف ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين
والابهام وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك
اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم محذورات اخرى تقدم
بيانه فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد اي الممتد بنفسه الذي المقوم
للجوم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعينات المقدارية فان
التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري
وهو غير الممتد المقوم للجوم العيني المخصوص الذات والتشخص في مراتب التقديرات
والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر
ليلزم ان يكون في الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا متحصل منه ومن التعين
المقداري ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجوم
العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الانقسامات والامتداد العرضي فنقول الامتداد

العرض الذي اختاره انه مقوم للجوهر العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على التوالي
ذكره في الاسفل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء
الجوهر العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فالمقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته
بالتبدل وليس في الجوهر العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجوهر لتبدله مع بقاء الجوهر وان كان
للجوهر امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك محال لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان
فاجاب عن هذا البحث بقوله جواب عن دليله غاية ما في الباب ان المعنى الذي
هو جوهر عنده حكما وعرض عنده اقول فرق بين تركيب الشيء من مادة وصورة
كالجسم عند المشائين وبين تركبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات
فحينئذ لقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر
مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه
مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل
بوجود الامثال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكرناه ثم
ان الشيخ الالهي اعترف بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه
الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك معنى آخر غير الامتداد المتقوم للجسم عندنا فان
وقد علمت ان للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين والآخر

المقدار

المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية
المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزء الجسم
على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند مشائي اليونان على
ظنه امرا بسيطا في الواقع فاورد عليهم انه كيف يتقوم جوهر عيني بامر بسيط في الواقع
واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس امرا بسيطا في نفس الامر وان عرض له الاطلاق
بحسب الذهن فان للعقل ان ياخذ البسيطات على وجه لا يابى عن تحققها في كثيرين
كما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى
ذينك الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق متقوم للجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير
الخاصة متقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رايه واما ما ثبت عرضيته
عنده في ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول او العرض او العمق وليس شيء
منها مقدار الجسم بل هي عوارض للمقدار الجوهري وعرضيتها لا يوجب عرضية ما قد علمت
انه يكون منكرا التخلخل والتكاثف بالمعنيين فلا يتمشى الاستدلال على عرضية
المقدار الجوهري بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد في التكاثف
او التخلخل واما الجواب عن الوجهين الاخيرين منه على ابطال الممتد بالمعنى المذكور
فهو غاية السهولة بعد تحقق ما ذكرناه في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه

كلا او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن [illegible] ذكر التحت كما مر سلما
ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر غير خارج عن مهية الجسم الا
عرضيان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر
يتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان يتعدم عنوانا جزئيا
فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية
وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الاتصال الواحد او السير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه غير متصلات
منقسم بعضها الى البعض بل اللازم كون القابل للاتصال والانفصال امرا واحدا
شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية
يتعدد اتصاله الذاتي فيجوز لاحد ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا
بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان متصلا واحدا بالعين صار منفصلا متعددا
فالممتد الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوصف والكمية
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شئ عبارة عن تحصله
تحصلا موجوديا سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق للتشخص بل هو
عينه على ما ذهب اليه الفارابي فنقول وكل من التشخص والوجود وحدته

يوجب

يوجب تعدد الآخر وحدته هو ان المتصل الواحد من حيث هو متصل اذا لم يكن
الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل
وتشخص يحسب نفس الامر كيف وقد بين ان اجزاء الفرضية غير متناهية حسب قسمة
الجسم الا نفسه الا الى نهاية فاما ان يكون بعض من اجزائه وجود وتشخص وهو الترجيح
من غير مرجح او لجميعها فلزم المفاسد التي ترد على اصحاب الاتنا هي الجزء الذي لا يتجزأ
عليه الانقسام وحد موجودان متشخصان وهو بيان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس الا
بحسب الفرض وهذان التعينان بحسب نفس الامر تواردا وتعاقبا فاما ان يكون وجودهما
حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا بسبب ما الاول
لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال
يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال والا لما انتابا لانه يلزم ان يكون ذات واحدة
توجد بوجود ثم تزول عنها هذا الوجود وتوجد بوجود آخر وهو القول خلاف المفروض
من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية المنتزعة عن الذات لا ما به الموجود موجود
فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال
بالفعل بل بالقوة القريبة فلابد لهما من مادة حاملة بالقوة وجودهما وتعينهما حين

الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما لظهران الانفصال من القوة الى الفعل لا يحتاج
لهما متطلبة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا
فيكون القابل له دلهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد الوجود
عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده عين توحد الشخصية او مستلزم له
وان الاتصال والانفصال عبارتان عن توحد الوجود وتكثره والكان حقا عندنا
ونحن ان عدكم فان قسمة المتصل واجبة لا تحويل الوحدة الشخصية الا الكثرة الشخصية
وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات المتعددة وعكس ذلك حين
الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات وما بالعرض فان الاتصاف بهذه الاوصاف
فنقول لانم ان الموجود يوجد ذات متعددة او المتعين بتعينات متكثرة بحال
الانفصال بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون العرض لاختلاف
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطته يصير الجوهر الممتد
متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار واحد وله تشخص واحد فاذا
طرء عليه الانفصال انعدم هذا المقدار المعين ووجد مقداران اخران ووجود كل واحد
منهما وتشخصه غير وجود الآخر وتشخصه والممتد بعينه قابل الابعاد حلها لم يتغير وجوده
ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة بشخصها ذات شخص واحد له مقدار واحد

بجب

شكل فلك اعظم

بجب المساحة وهو بإزاء سطح الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال
واحد او في اتصالات متعددة حادثة او قطرية وهذا الشخص الممتد المتعين واحد
ذاتا مستمرا وله الى تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقدارية
وهذا كان هو الاستطقسات عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية بما يطرأ
عليه من الصورة الجسمية وحدتها عندنا والانفصال والاتصال فان قيل ان الهيولى لا كانت
ادراكها يمكن الحكم ببقاء ذاتها حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم فلنا كون
ذات الهيولى ادراكها بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد
فان معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعضهم من اهل التحقيق انها في ذاتها لا تتعين
بها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما يتصف شيء من تلك الاوصاف
بسبب اقتران الصورة بها او قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمرارة
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول وانما المعقول في
هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة الصورة فلها تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين
متبدل عرضي فلنا ان نقول في جوهر الممتد انه متعين الذات مبهم في وحدة الاتصال وكثرته
ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوا في الهيولى واقصى ما يمكن
ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شبهة لاحد من العقلاء في انه يتعدم من الجسم

حين طريان الانفصال على امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الانفصال
يوجد غيره امر لم يكن موجودا قبله فح لقول فيه ان ذلك الامر اما انه الاتصال
حقيقة او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي عند
المحققين خصوصا صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا زال
عن الجسم فلا بد من اشتماله على اجزاء غير متصل بنفسه قابل للانفصال وهو
الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة
في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم للانقسامات بارقام غير متناهية مترتبة كالنصف
والربع وغيرها يتعدم كل من تلك الاضافات عند ورود احد من الانقسامات وهذا
الفاسد الوارد على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم هذا ما تيسر
في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك
حقيقة الحال والله ولي الجود والافضال البحث الثاني في ان تعدد الجسمية بعد وحدتها
لو كان مقتضيا لانعدامها محوجا لا مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم
تشخص واحد باحياز متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعدد
اما ان يكون حادثا بالانفصال او محفوظا بحسب الذات فان كان حادثا فمحدثه بعد
انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا

واحدا

واحد انارة وانشخاصا متعددة اخرى وعلى الاول يلزم النسبة المواد اذ كل حادث
عندهم مسبوق بمادة قابلة لها وهي اليضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك
فهو بناء مقصودهم من وجود امر يكون باقيا حال الفصل والوصل لئلا يكون
التفريق اعداما بالكلية والوصل ايجادا ولو كان التعدد والتعاقب في المادة بحسب
الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله الانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند حد تقف عدد
الانقسامات الجسم اذا وصلت اليه تلك الحد وليس كذلك هذا وجواب ان الهيولى والصورة
واحدة في حد ذاتها وشخصيتها ولكن لا يتهيأ بقبول الانشاءات الجسمية والابعاد
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل والوحدة والتعدد
بالذات بل انما يتهيأ الشيء من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد
من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة
ذاتها ومنافقة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية كانت او
غير متناهية كما ينبهنا عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها
لا يخلو من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة
الصورة فتقول الهيولى حين الاتصال بها وحدة شخصية ذاتية ووحدة القابلة

فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها فخلاف
جوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مسارقة لها فلا جرم
لم يبق ذاتها حين الانفصال فادة الجزئين وهي اثنان عند الانفصال واما
ذاتها متعددة بتعدد الجزئين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب بخلاف الات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم الشيء المواد
الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير
المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض
للجوهر الممتد بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم او اثنينيته ولا من
الكثرة الجسمية ولا اليها نابا فهيولى الجسمين الذين احدهما المشرق والاخر المغرب
لها نحو وحدة واثنينية بجامع اثنينتها وحصولها في الجهات المتخالفة والاحياز
المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك
الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي الكثرة الاتصالية
بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة
بل هو عين نفي الكثرة ووحدة المتصل بمعنى وجودي نفي الكثرة انما هو من
الحجة الثانية لهم على ان الجسم من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل

ومن

ومن حيث هو مستعد لقبول السواد والحركة وغيرذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو
بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر عدمي هو فقد شيء ما
ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ
لهما بين المحالين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة السواد او متحرك هو من حيث هو
بالفعل متصل بل شيئا اخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما
الهيولى والصورة وتبيانه على النظم القياسي هو ان تقول ان الجسم بالفعل من جهة
ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة وتحصيل
هذه النتيجة كبرى لقياس اخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة ولا شيء من
الجسم بالقوة فنتيج لا شيء من الجسم بهيولى وتزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم
قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة لا يخلو اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر
المتصل او نابعة فيه او ثابتة في امر تقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال
المصحح لفرض الابعاد في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشيا كثيرة مما يحدث في الجسم
فيلزم ان يكون اذا فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا
تعقل الاتصال دون تعقل هذه الاشيا وليس كذلك والا لم لو كان الاتصال
هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة

لا يصح ان يعدم عنه خروجه فيما يقوى عليه لما انفعالت فوجب ان يبقى مع الانفصال لما انه
لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا مع انه عرض كما سترى
ان ارتقاء الحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذى فيه
قوة الاتصال والانفصال وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير متناهية
وهو الهيولى وهذه الجزء والجثة الباقية متقاربتا الماخذ والاعتراض عليهما من سنان
شبيهة الاقدمين لوجوه الاول ان قولكم ان الجسم والاتصال نفس ليس القوة
الا ان نسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس انه اذا كانت
القوة تابعة شئ يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للاتصال
موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى
الحجة الباقية وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ
متحصل بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالقوة وبالفعل معا وهو محال قلت
الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم
امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا
في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال هذين
واضرابه الاعتبارات اقول في جواب ان كل جثة يكون ثانية شئ ما في نفس الامر

فلا بد لها

فلا بد لها من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدما ولكن لا يكون
عدما مجانبا لما حظ من الثبات فانها عدم شئ عما من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له
او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما يتبين في فاطيغوريا ابن سينا المنطقي فلا بد لها
اى القوة من مبدإ والمبادى للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية
والثلثة الاخيرة انما هي مبادى لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شئ من العلل
مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة
بالعلة التي هي جزء من قوام الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون
الشئ لها هو ما هو بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث
هو مباين والغاية بالعلة التي يفاد لاجلها وجود اجنبي لذاتها فاذا لم يكن جثة
القوة مستفادة الا من المادة فجثة الفعلية لا يستفاد منها والا لكان شئ واحد مبدأ
لجثتين مختلفتين بحقيقتهما فاذا حصلت لشئ جثة القوة والفعل معا فلا بد له من مبدئين
هما منشآن لتلك الجثتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال
بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة الجسمية فالجسم مركب منهما
واما ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية اذ هي من حيث مهيتها بالفعل ولها
قوة قبول المعقولات فكبرى القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يتغير بالقوة

يكون منوعة بالقياس الى الكل الذي هو النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ما
وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فيتبع بعض ما هو امر بالفعل يكون له قوة امر ما آخر لان
ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا
وعرضا باعتبارين كذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحينئذ كون النفس بالفعل انما هي
من قبل ذاتها المستندة الى ما جاعلها التام وحينئذ كونها بالقوة انما هي من قبل ذاتها
المستندة الى ما جاعلها بحسب ما فيها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي الة للصدر ذلك
الفاعل وبالجملة جهة القوة في كل شيء يرجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعل ترجع
الى الصورة لكن هذا الاصل يندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة في العالم
عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيأتي انشاء الله تعالى اذ الوجه ان النفس بوجود
الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وعلى اليه مستعد فيلزم تركيبها من صورتها
يكون بالفعل ومن مادتها يكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا الى
نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وغيره ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة
وجوهرية جوهرية الاستعداد ويتبع في الوجود لها جهتان متغايرتان باعتبارهما
يكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا في اعتبار الذهن وهذا خلاف تشبيهها الى
هذين المعنيين الشبيهين بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة

والصورة

شنوية
ان قوام الشر المبدأ
افعال حسنة والبيان
حيث كانت الفعلية
يا هو من حيث كونه

والصورة فان الهيولى نوع بسيط جوهري وفصله انه مستعد لكل جليلة وصفيرة فهي بالفعل
هي بالقوة لكنه لا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال التي
بالقياس الى افاضة الصور اما هو استعداد او شيء آخر فانه ليس حقيقة ويحصل
فينبغي ان يحصل ذلك التي بحسب حقيقته ثم يلحقه هذه الاضافة ثم لا مانع لدخول الاضافات
في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة انما يسمى هيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول
داخلة في مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما
للبدن والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء لمفهوم الاسم للحقيقة الجوهرية
ولقائل ان يمنع فصل الهيولى القوة والاستعداد لم لا يجوز ان يكون جوهر المحض لا يبعد ان يكون
عرضا لانه امكان عرضا لا يكون الشيء جوهرا المحض بل يجوز جوهرا وعرضا من وجهين الاستعداد
لا يكون حاملا لما هو استعداد له لان الاستعداد لشيء لا يتحقق مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يتحقق
مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فان قول كثير ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية
او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون في عنوانات فصول الاشياء
الجوهرية امورا اضافية كما تقدم في فصل الانسان والحساس او المتحرك في فصل الحيوان
وغرضهم ما يترتب عليه تلك الامور الاضافية هي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها لذاتها

القوة للصور والهيئات لانفس تلك الاضافة وأما قول القائل القوة تبطل عند حصول الفعل
فلا يكون حاملا لما هو قوة له فصحيح إن اراد القوة التي صفة لحصول شئ خاص وأما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما يبطل اذا حصل منها تلك
الاشياء وهو ممتنع على ما بيناه والا لزم تناهي مقدورات الله تعالى وأما قول فرفريوس
ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم معقولات البسيط اي مفهوم الموجود
في الموضوع فلا نسلم ان فصل البسيط عرض لهذا المعنى وان اراد به ما لا يوجد بحسب حقيقته جوهرا
وان صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا المعنى
وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيط لا يلزم ان يوجد جوهرا بحسب وجوده الخارجي
ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والحق ان الغير المتناهية يصح عدم انحصارها
تحت شئ من المعقولات بالفعل هذا ما يمكن ان يقال من جانب المثبتين في هذا المقام وقد بقي
بعد خبايا في الزوايا وحرائر التوفيق وبالله العصمة والحجة الثانية ان الجسم الطبيعي مركب
من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهر الجسمية وفصلها هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث
على الاطلاق وكل مركب لها حد اي جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يتحد احدهما
بفصلها ويبقى معه جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يحاذيان جزئين خارجيين
هما مبدأ لهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة عقلية باعتبار اخذه

بشرط

بشرط لا شئ وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار
اخذه بشرط لا شئ لكن الجسم الطبيعي بالصفة المذكورة اي ممكن ان يعدم فصله مع
بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا الممتد
في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنفي الاتصال مع صدق معنى الجوهر
عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى الاولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب
اقول هذه الحجة ايضا قريبة الاخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات
التي سبق ذكرها كما يظهر بالتامل الصادق تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل
والاسهاب والله ولي التوفيق وعليه الصواب الحجة الرابعة ما تخيله بعض المحققين
من المتاخرين وسماه برهان التخليص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات والاقناعية
والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي
والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه وفي جملة
الموجودات الممكنة هي الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته المناسبة
المصححة لصدوره عنها دون غيرها ولا يجاوزها دون غيره وتلك المناسبة
مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب
وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد

من ان يتحقق بينهما وبين واحد من العقول اول مناسبة لكلواحد منهما حتى تجب الهيولى
اذ هي من جهة كونها غير محمدة بحسب ذاتها يناسب ان يوجد من المبدء الاول
ومن جهة قبولها الامتداد ليصير واسطة لصدور الممتدات عنه اقول كلام هذا
مبني على تقدم الهيولى على الصورة وليس كذلك بل الامر بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا
كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدو والرجوع ويجيء في بحث الملازمة بيان
تقدم الصورة على الهيولى وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب
لخروج ما بالقوة الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى
وما ذكره من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق والكلام
مسلما لا يلزم منه ان يكون الهيولى واسطة لصدور ما كان صدور الجرمية عن
المفارق بعد صدور النفس والصور النوعية فيجوز ان يكون واسطتها
كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لها من الخصوصيات والاعتبارات
ما بسببها حصلت المناسبة بينها وبين الابعاد والاجرام فيصح صدورها
بلا واسطة نعم آخر حجة في مسئلة هي ان جسمية الفلك يلزمها شكل معين
ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد وعلاقاتهم تنقول هذا اللزوم
اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا لاشتراكهما فيها وليس كذلك

اولا آخر فهو اولى اما حالة جرمية الفلك او محلها او مباين عنهما فان كان ذلك الامر حالا
فيهما فان لم يكن لازما لهما لم يكن سببا لعزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لهما فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال المذكور
من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا فهو اما جسم آخر او فوق
في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة
اما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور وقد بطل واما لقوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول
تلك القوة ان كانت من اللوازم عاد السوال في لزومها وان كانت من المفارقات
عن محلها فعند المفارقة عدمت لان وجود الشاغل في نفسه هو بعينه وجوده لمحله وعدمه
عن المحال هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب ان يزول الملازمة لزوال ما يقتضيها
وذلك محال واما الشق الثالث وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام
والجسمانيات فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها للموصوفية ببعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها لتلك
الموصوفية في سائر الاجسام فلابد للحصول الاولوية من مخصص مختص بالفلك ليكون
حالا فيه فيجب ان يكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك لسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه
وحلة الفلكية وما يتبعها فيه فذلك الشيء يقتضي الصور عين معا فلا جرم صارت

شكل الاجسام فلكية

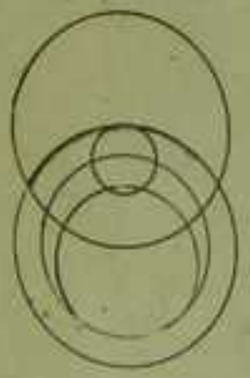

مقارنة الفلكية لجزئيتها مقارنة واجبة فاذن لجزئية الفلك محل هو الهيولى
ويجب ان يكون مخالفة الهيولى سائر الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت
احتياج الاجسام الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس
ذلك حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل متحد
ويطرد ذلك سائر البراهين الذي يبنى فيها احتياج الاجسام كلها الى الهيولى وهو الحق
وهذه الخمس بحجية التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية قال وقد اوردنا لها عاكثر من
الاربعين فانه حوى في شتى من مقدماتها واقول انها مقدوحة اما الاولى فلتوجه مثل
هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية والكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية
والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن استناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب
الاختلاف فان اسند لزوم القطبية بموضع من الفلك والدورية لموضع آخر
الى الامور الالهية والعناية التي جرى عليها بالنظام الاجود فليسند لزوم الكل
والمقدار للفلك اليها وبالجملة كل ما اعتذر عنها يعتذر بها عنك واما ثانيا
فلانا نختار من الشوق التي ذكرها فيما يقتضي لزوم المقدار والشكل المتعين
للفلك ان المقتضي للزوم المذكور امر حال في الفلك لازم لها فان اعيد السؤال
في لزوم محلها اذا كان مقوما للمحال كالصورة النوعية فهو مقدم على محله

بالذات

بالذات فنشأ لزومه لذات المحال يجوز ان يكون نفس ذات المحال نوعا فرد وجود كل
من وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به لا بوجه ما يشاركه في
هيئة من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بجملة مع اشتراك سائر المحال
في هيئة ولما جاز ان يكون تعلل مخالفة بالنوع معلولات متفقة الهيئة واللوازم
مخالفة للازم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر الاجسام في مفهوم الجسمية لكن
يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك
النوعية المختصة بها فلا يرد شيء من المحالات المذكورة فانقض هذا فانه ينفعك
في كثير من المواضع وانا ابين كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح
الكتاب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى للاجسام
الكائنة الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا
ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية
واطلاق المقدار عليها شائع عندهم اما ان يكون بداتها غنية عن المحال مطلقا
او لا يكون والاول محال والا لاستحال حلولها في المحال لان المحلول يستلزم الافتقار الى المحل
فاذا لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك فتعين افتقارها اليه فقد توهم

ورود النقض على الدليلين بجريانه في المحل الواحد فيلزم اجتماع التمانعين
في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون الهيولى واحدة بالعدد
لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع الهيولات الى غير ذلك من المحالات
وهو فاسد لانا نختار حين الترديد ان الطبيعة المطلقة في حد ذاتها غير مفتقرة
الى المحل المطلق ولا يفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة
المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة لاجل خصوصية العارضة
لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها
عن المحل المخصوص لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها
الى المحل المخصوص لسبب عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة
بالقياس الى المحل مطلقا بان يكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار
لسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر
اليها من حيث هي هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا
فان الحلول لا يتصور بدون الافتقار الذاتي والكلام محتاج اليه لانه مبني عليه
في جميع الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن العوارض
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي هي لا تقتضي لذاتها شيا من الافتقار والغنا

مدفوع

ورود النقض على الدليلين بجريانه في المحل الواحد فيلزم اجتماع التمانعين
في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون الهيولى واحدة بالعدد
لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع الهيولات الى غير ذلك من المحالات
وهو فاسد لانا نختار حين الترديد ان الطبيعة المطلقة في حد ذاتها غير مفتقرة
الى المحل المطلق ولا يفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة
المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة لاجل خصوصية العارضة
لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها
عن المحل المخصوص لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها
الى المحل المخصوص لسبب عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة
بالقياس الى المحل مطلقا بان يكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار
لسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر
اليها من حيث هي هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا
فان الحلول لا يتصور بدون الافتقار الذاتي والكلام محتاج اليه لانه مبني عليه
في جميع الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن العوارض
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي هي لا تقتضي لذاتها شيا من الافتقار والغنا

مدفوع

الا ما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يكن هناك شيء من الاحتياج ولا لعدمه فيلزم ارتفاع
النقيضين وذلك لان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات العقل والكلام
تلك الملاحظة من الخارج وجود شيء في نفس الامر لاشعاع العقل منظور فيه كما هو مذكور
في موضعه بل كما نقول من انه لو لم يكن الصورة الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة
للمادة بل يكون احتياجها في بعض الافراد مستندا الى علة خارجية عنها دون علة
ذاتها من حيث هي هي لكان يصح بصورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقة فان
الصورة المقترنة بالمحل لعلة خارجية اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن
علة اقترانها يجوز عند العقل افتراقها عنه وذلك بطاهر ورة ان الوجود الناعتي
لا ينفك عنه الاقتران الى المحال بديهة وايضا لو انفكت لتعددت وتشكلت
فانقلعت فاصابت للمادة ولما كانت جسمية المطلقة جهة نوعية لا تختلف
افرادها بالفصول الذاتية بل بالعوارض خارجية وقد تحقق ان العوارض الخارجية لا تقتضي
لشيء وجودا عن المادة ولا نحوا فيه اليها اذ الحاجة والغنا الوجود بين انتفاء
شيء بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار جسمية الى المادة
من حيث هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

والصورة بمعنى ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افراده الا بالعوارض
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر فاما ان
يخالفه بالحد والآخر بالحد وذلك ان احدهما ان تكن والآخر خشبة فليس الاختلاف بينهما
كالاختلاف بين مقدارين بزنة ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له الا قائما بالاين يعني خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة
اينما وجدت بالاستيهاب الذي لها ان توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يتصور بدونها كما
المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا اخر له بالذات بخلاف صورة
الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية مجردة
صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على ان شيئا
خارجا عن طبيعتها انضم اليها فصار طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هذا
اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بهيئتها وجدناها مشتركة في امر
محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور ولا اعتبار بما

بحسب هذا

بحسب الخ المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض لم يبق الا ذلك
الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية مشتركة بين افرادها واذ
لم يكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد من الزوائد المخصصة غير الحقيقة المسماة
بالصورة الجسمية اما بسيطة لها او مشتملة عليها وعلى جزء آخر وليس كذلك على ما قرر
في المباحث العالية على تجردها ايراد المنوع او ابداء الاحتمالات الاربعة لا ينفعه في
المقدمات بل يرجح ويقول ان هيئة الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد والذي
هو معلوم لازم لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيجوز
ان يكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في وجود الجوهر القابل
وعنه قال السائل جوابه ان يتم الاحتجاج لا القابل انما يقتضي الامتداد من حيث كونه
متصلا بذاته قابلا للانفصال والانقسام بذاته لا ينفصل وهذا المقدار معلوم ومفيض الحكم
وتمكنه فلا حاجة بنا هنا الى العلم لان وحدة هذه الجسمية توجب وحدة الاجسام من هذا
الجسمية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقبل التجرد عن المادة في الواجب
والعوارض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها
واعلم ان الشيخ الرئيس اشار في عدة الاشارات برهانين على هذا المطلب اعني اثبات
الجوهرية للاجسام المتنعة عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج من طبيعة الامتداد

مفارقا له سواء كان لازما كالفلك او زائلا كالمائع غير بعد اثبات بساطة الاجسام
القابلة لها احدهما ما ذكره بهمنيار واثانية ما يبتنى على اثبات امكان القسمة الانفكاكية
في جميع الامتداد من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكر ناسا بقاني الطبائع
الاجسام الدميقراطيسية باحداث الاثنينية اولا كما في كل جسم نريد اثبات القابل في
ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين وبالعكس
من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق في طبيعة الامتداد
المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية
بكيفية الاجسام لا يوجد القابل وان عاق عن ذلك مانع خارج من تلك الطبيعة لازم او زائل
قائم بعد ذلك والعائق هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان الاثنينية بالانفصال والاتصال
بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل نوعه بشخصه اقول مراده على ظني ان الجوهر المتمدد
ما ينوع عن الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه
بشخصه اذ لو تعدد شخصه لكان كل واحد منها قابلا للانفكاك بالبيان السابق
مع وجود المانع هف ولما كان الجوهر الامتدادي متعددا الاشخاص بالبداهة فعلم ان المانع
من قبول الانفصال والاتصال ليس لازما له من حيث هي طبيعة وانكان لازما بعض الافراد
كالفلك واذا كان العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة وانكان لازما بالقياس

لما فرد

لما فرد معين فكل فرد من افراده ولا يابى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته النوعية
وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاجسام لها الهيولى وهو المراد ثم اقول
طبائع الافلاك اى صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال والانفكاك ومقابلها
لاستلزامه تركبه الذي ليست مبدأ قبولها موجودا في الفلك فلا محالة كل نوع من افلاك مختص
بشخص واحد على ما هو مذهبهم او تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد يصح بينهما من
الوصل ما لم تحصل بين الجزئين المذكورين من الواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل
من الانفكاك بين ذينك الفلكين والكوكبين فيكون في فرضهما قبول الفصل والوصل
مع ان المانع واحد فليتأمل هذا ما احكموا بامتناع الاثنينية في الافلاك من حيث الطبيعة
الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن يرد عليهم النقض بوضع من الفلك فيه الكوكب
او الدور بمنازل بين متباينهما فيمكن على غير فجر بين الذين على جسمية الكوكب من المتباينين
ما صح عليهما ولم يصح عليها ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك بخارج عن الفلك من حيث هو
فلك فان اعتذروا بامتناع الفطرة بعارض يمثله في شخص نوع واحد من الامتداد او نحو هذا
من الكلام فلا يليق ذكره بهذا المقام

في ان الصور الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا تحقق

علم ان المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل
فهو لزومها للصورة فليتأمل في المسئلة ثم قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا

كل جسم مركب من الهيولى والصورة وهنا قولان الهيولى غير منفكة عن الصورة خلافا لمن ذهب
فالقول باتحاد المقدمتين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير مرضي نعم غاية ما يلزم
ان كون الصورة كذا انما يحتاج اليها الهيولى يستلزم امتناع تجرد ما عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل
ذلك مقصدا مستقلا بل يجب ايضاحه بما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض
اثباته بدليل آخر غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد منه
منه ان التناهي والتشكل وامثالها انما يعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة لانها لو صحت
بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يوجد منها بعد او غير متناهية لاسبيل الى الثاني
لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدا واحد امتدادان
على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير
النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف
واما اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة فاردان يبين تحقق التلازم
بينهما بان كلواحدة منهما لا تنفك عن الاخرى لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع
انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة
البرهان عليه فاورد هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض
الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم الذي بها

شكل البرهان ملقب باسلم

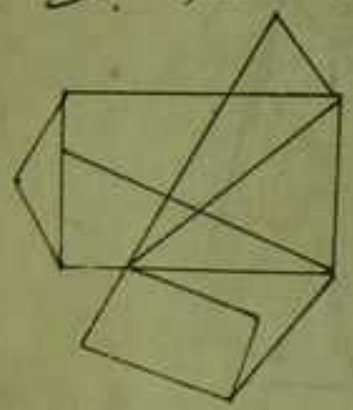

حاشر الفن الاعلى لما ذكرنا واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء الحكماء ملقب بالبرهان
الاسلم وهو غير البرهان المترتب على ستة مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا
كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج اقامته الى مقدمات طويلة مذكورة في كتب الهيئة بل
لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناه لامكن ان يوجد غير المتناهي محصورا بين حاصرين
وصحة نقيض التالي يستلزم بطلان المقدم وجه الملزومية انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود سافي مثلث غير حاد ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة ان ضمن
ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين
الساقين غير متناه فنحصر الغير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا ح
واعترض على الشيخ بعدم تسليم وجود بعد غير متناه بين الخطين وامكان تزايد
الخطين فالبعد بينهما الا غير النهاية انما يلزم من كون التزايد في البعد الغير النهائي
وجود بعد زايد غير متناه بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على البعد الغير المتناهي الا بقدر
متناه والزايد على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد وتغير الحد
الى النهاية مع ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا يزيد عليها
ما فيها الا بواحد ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين

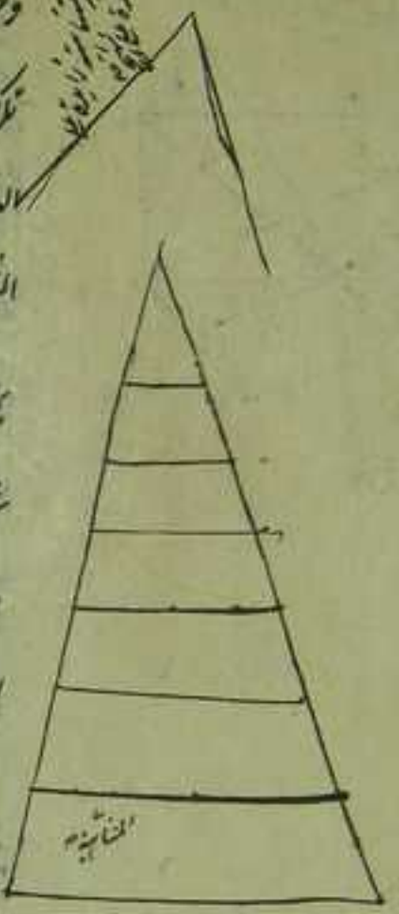
المتناهية

وجدت فيه مجموع عدد والزيادات الغير المتناهية الفهم ليصدق عليه انه عدد وزيادة
فوجب
ان يوجد في بعد يوجد نسبته الى البعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد والمتناهي قلنا
ان اراد بوجود كل عدد وزيادة في بعد العدد والمتناهي فلم ان كل عدد وزيادة متناه فهو
في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يوجد العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد
وان اراد بوجود مطلق عدد وزيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد وزيادة
في بعد وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات
المطلوب وقد بقي الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مستقيمة ذهابا
الى لا نهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصلي زائدة
عليه متزايدة فيلزم هناك زيادات على البعد الاصلي غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاصلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات
فهو واقع في بعد تام من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على البعد
الاصلي وزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم هو بين
آخر الابعاد والانفراجية وهذا فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع
كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد
صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين حاصرين وانه قد صار كذلك متناهيا على ما ذكر

البعد

البعد لما لا يخفى ثبت العلم بالاستقامة والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور
يرتفع بتبعض الاعلام نحو آخر من البيانية وتقرير البرهان السلمي وهو ان يفرض
من نقطة كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا متوازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات
غير متناهية ويقرر سطحا غير متناهية في جانب العرض واذا اتم الى مقدار سطحي بعينه
سطح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض الكل
لكن العرض عرض محصور بين حاصرين وقد مر ولا يخفى ان هذا الوجه لو جعلت زاويته
قطبين للاربين الا غير النهاية حادة حتى يمر كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا
بالضلع الآخر فيلزم الحصار المتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فيلزم
الا لدة الغير المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل
وفي المغربية اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية
حادة واذا لزم ذلك لم يوجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدا الخطوط المتوازية ولا محالة
يمر فوق ذلك الخط اوتري خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي
شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كذا لا يخفى ولما كانت الصورة الجيبية
عاقرا من كرة ها غير الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين الامرين تناقض

لاشتماهيا اراد ان يبين فسادها حيث ثبت ما هو المقصود بهذا الفصل من
عدم تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيانا فلانه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت
مشتغلة لاحاطة بها حد او حدود فيكون مشتغلة لان الشكل المشتمل اى حاصلة
من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار الى السطح اذا كان الشكل مسطحا كالدائرة
والمربع وانشالها او بالجسم التعليمى اذا كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب وانشالها
فان الطرف المخطوط اى النقطة وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل عليها فالحد
فلا ينتقض به التعريف طردا واما انتقاض عكسه بهيئة محيط الكرة فهو كما سيجىء
بعضهم التعريف بالهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا
او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار
بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على
اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتمامة او بجهة
ما حتى يتصور احاطة شىء بها كما ان السطح ليس له من حيث يتصور كونه محاطا
فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الحد الواحد بالدائرة
والخطوط الثلث فى المثلث تامة والهيئة انما يتصور للامور القارة الذوات المجتمعة
الاجزاء فى الوجود والزمان اى المعين كاليوم وان احاطة به حدان بهما الانان اى

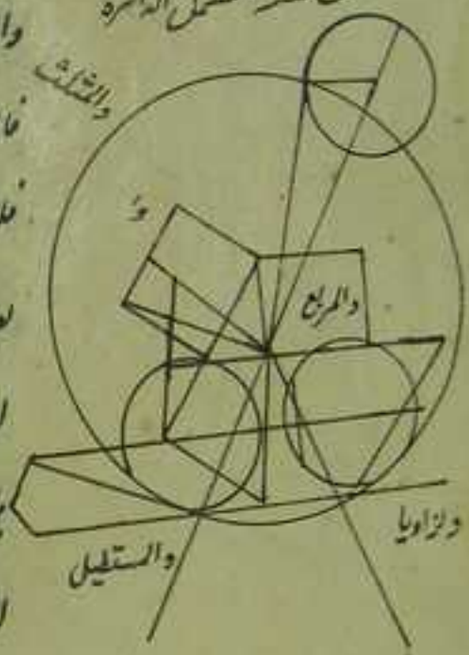

اول

اول وآخره لكن لا وجود له مستقرا ثم يرد هذا على من عرف الشكل بما احاطه بحد واحد او حدود
اللهم الا ان يخصص الموصول فى تعريفه بالمقدار القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون
تامة فوجبت هيئة الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان يكون نفس تلك الهيئة
او من مقولة الكم بان يكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل فلذلك الشكل وكذلك تعريف الشكل
بما يحيط به حاصلة بسبب التناهى اذا الثابت بالبرهان السلمى ليس الا تناهى بعض
الجهات لانى كلما كان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسم لذاتها اى الصورة
الجسمية التى هى طبيعة نوعية لا تختلف مقتضاها فى افرادها وهو محال والا كانت الاجسام
كلها مشتركة بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسم مطلقا فاعلا او من جهة كونها قابلة
لكن الاول من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصى ومن جهة الفعل عدم الاختلاف النوعى لان مقتضى
الطبيعة النوعية كما يجوز ان تختلف شخصا من جهة المادة والقابل على انه على تقدير كون الجسمية
من لوازم المادة فاعلا لم يكن التعدد والتشخص الا فى الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات
النوعية غير واحد هذا خلف واما ما وقع فى شرح حكمة العين من ان فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية
لذاتها يلزم كون شىء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او لسبب اللازم
الجسمية هو كان لما ورد على التشقين يلزم ان تكون كل جزء والكل بل مقدارهما الاشتراكهما
فى الطبيعة الامتدادية ولازمها وجوب التساوى فى المعلولات عند التساوى فى العلل كما تحقق

في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام يعلم فالملزوم مثله والحق ان يقال
الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعة وجزء الفلك وكله متساويان في الطبيعية بسبب
التساوي في المقتضي يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكلها جزء الفلك وكله وليس كذلك
بان الانار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب اختلاف القابل والفاعل في
الاجسام البسيطة والمكان فرد واحد الا ان مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبلها
القسمة للكلية والجزئية اصلا فان قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف
مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد اخر وهلم جرا فلنا الاشكال والصور تختلف
بحسب اختلاف المادة واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتاخر يعرضان
للزمانيات بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية والجزئية
انما تعرضان للمادويات بواسطة المادة والمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر
عارض لها وهو القوة محل والا لامكن زواله اي زوال وذلك الشكل بزوال الامر العارض فالكلام
ان يتشكل الشكل آخر فيكون قابلة للانفصال وكلما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فيكون الصورة المقارنة لها هف وفيه نظر لان الاختلافات
المقدارية والشكلية قد يحصل في الجسم من غير ورود الانفصال كاشكال الشعبة المتبدلة
بحسب الشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحل مقصورا

على لزوم

عما لزوم الانفصال والوصال بل على ما لزوم الانفعال التجددي اذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الاستدارة بدون الانفصال والوصال لكن لا يحصل الا بعد كونه
قابلا ان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لوازم المادة كما علمت سابقا
في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها
في الاجتماع فلا يتوهم انه يصح هذا لكن ان يقال لو كانت متماثلة لكن الشكل
لا يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لوازم المادة هف فيما في
المقدمات مستدركة لان ما هو من لوازم المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددي
والقوة التي لا يجتمع مع الفعلية كما سبق لمطلق القبول والاتصاف فان لوازم الممكنات
البسيطة قابليتها وفاعليتها شيء واحد والاختلاف فيه فان حيثية القبول والفعل مطلقا امر
دليل على اختلافهما وكونهما مما يوجب اثنينية الذات الموصوفة بهما الا ترى ان القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصرت الاتصاف فيما ذكروه لهم لان لزوم الشكل بحسبه بعد
فرض تجردها عن المادة والامور التي تكتنف بالمادة لا يخلو اما ان يكون بتفرض بحسبه
او بغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير
مباين او يكون امرا غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين بقوله القديم بانه ان اراد
بالبسيطة المطلقة فمختار ان العلة للشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا امكان

ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى والصورة والا فحدوث
اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل الصورة المجردة بشكل آخر
لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله
وان اراد بالطبيعة بحيثية المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي بحيثية المخصوصة او لازمها
ولا يلزم منه شيء من المحذورين اي اتفاق الاجسام في تشكل واحد وامكان تشكل
بعد تشكل هذا خلافه كلامه ويقرب منه ما افاده السيد المحقق من ان التشكل المطلق معلول
للطبيعة المطلقة والتشكل المخصوص معلول للطبيعة المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله ان
ان اريد بالتشكل التشكل المطلق نختار ان علة الطبيعة المطلقة اولازمها واللازم منه
اشتراك الاجسام في مطلق التشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في تشكل مخصوص
كالكروية مثلا وان اريد به التشكل المخصوص نختار ان علة الطبيعة المخصوصة المتروعة المجردة
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المتروعة المجردة
عن المادة بعينها كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه بعينها تلك الصورة اما النفس بحيثية المطلقة
اولازمها فيلزم عدم تعددها اولازم عارض وهو ليست على وجود المادة وقد علمت ان اختلاف
الاشخاص والتغاير في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالملزم اللازم في الشيء لا يزيد
كون الطبيعة علة انما هو شيء واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن الصورة

الاتفاق في

الاتفاق في التشكل بغير اعني الذي يليق به التشويه والتفاضل في الحسن والاستقامة
المادة عن الصورة المفروضة التجرد وجزما التفطن به قولا دون ما يقرع عليه
من الحواجز والعوائق فما معنى قوله ايضا الا ما ذكرنا من العوارض المادية
قوله ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت بهذا الفصل ملزومية الهيولى
للصورة بتمام ما هو بعده من اثبات التلازم بينهما فنقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان يجوز ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع معقول بالاشتراك على كثرة
معان احدها كون شيء بحيث تشار اليه اشارة حسية والثاني بجزء المتولة وهي هيئة
لازمة للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والثالث المتولة وهي هيئة معقولة تعرض
نسبة بعض اجزائه الى بعض ونسبة بعض اجزائه الى غيره والمراد هنا هو المعنى الاول كما لا يخفى
اولا يجوز لا بسبب الكل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل
الى الاول فلانها ح اما ان ينقسم اولا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال
وهو اما ان يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو منقسم بالفعل او بالقوة
على ما مر في تعريف الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان ينقسم في جهة واحدة
فقط فيلزم خط جوهري بالضرورة انقسامه الى جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فيكون جسما تعليمي

منه

لانم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم الكان المراد بذات الوضع في تعريفه
البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في الاجسام والهيولى المجردة
في جهات وليست اجساما والكان المراد بها ما هو بالذات قابل للاشارة غير حاصل
الذي يعني الهيولى المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع قبل نفسها ولا قبل الصورة
بل قبل شيء آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او جسمانية ضرورة انه لو امكن
تجرده وضعية ذاته لم يكن الهيولى ذات وضع لا بالذات ولا بالغير فيلزم التقدير المذكور
في الجهات كانت الهيولى مجسمة مع فرض تجردها هف فحقه ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها
غير مجسمة كما لا يكون ذات وضع بالذات لا يكون ذات وضع مطلقا وكلا احد منهما اذ قد
كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا
جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين
بمستقيمين او مستديرين بحيث احد في الاستدارة لئلا يختص الانطباق بقسم واحد من الخط
بجوهريته فاما ان يجب ذلك الخط الجوهري عند التقائهما او عند التقاء الطرفين او لا يجب لا جائز
ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والمتداخل
يوجب خلاف ذلك فيمكن ان يفعل الحكم باستماع التداخل اياما شئت عند حصول الانطباق فيما فرض

ذلك

ذلك واما في جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتف
عنها اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل على الانفراد لا في الخيط المنسوج واما
الثاني فلان الخط لا عظم له لا قدر له في العرض فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية
في العرض مساواة الكل والجزء وليته اجوز وا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط
والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل
الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما جوهران على ما قرر والتفاوت
بالاولى ان تخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر المتحيزة بالذات ويقيد بديهة
العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل في مثله بحيث يصير مجموعهما مجموعا واحدا
والا لجاز عند العقل صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا او لا فرق عنده بين
الجواهر بين ما قد الامتياز بين المتداخلين وبين ما لا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي بعضها بنفس الهيولى
وتحقيقه لا يفهم لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد طرفي السطحين المتقابلين اليه لم يلزم
التداخل جوهر وعرض ولا نسلم فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست امورا
لها ولا اشياء واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل
بينهما كما في الجواهر المتحيزة وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في الجهتين لان قائلا

لان ما لا يلاقي مساحة ما غير ما يلاقي الآخر وهو ج كما مر في البطلان الجزء واما انه لا جائز
ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب وكلاهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا جائز ان يكون جسما فلانها
لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول في
الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها
اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة
الجسمية فلا يخ اما ان لا يصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم
ذو مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان يصير ذات وضع فاما ان لا يحصل فيه جزء اصلا
او يحصل في جميع الاجزاء او يحصل في بعض الاجزاء دون بعض والاول والثاني فمحالان
بالبداهة والثالث ايضا يح لان حصولها في كل واحد من الاجزاء ممكن لتساوي نسبتها
الى جميع الاجزاء والا لما كان ذلك الصورة لا تقتضي الا جزء ما مطلقا لا معينا فاذا كانت
الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاجزاء فلو حصلت في بعض الاجزاء دون بعض يلزم
الترجيح بلا مرجح وهو يح لان المرجح اما ان يكون من خارج المفارق فهو لا يؤثر تأثيرا جاريا
الا باستعداد ولا استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما المخصصات
السماوية فهي لو كانت والاوضاع فانما يؤثر فيما له جهة او تعلق بجهة وضع كالنفس

البطلان

ان طبقة

الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وهو الفلك
العلاقة تتأثر بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات
الاوضاع الفلكية لا يخصصها حادث ما من الامور الطبيعية الفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام
وتعين جزء او مظهرها وكلامنا في ما يوجب تعين المظهر فالهيولى لو خلت عن الصورة ثم عرضت
لصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح واعترض على بيان استحالة القسم الثاني
بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة عن الصورة لا يدل على امتناع كونها غير
ذات وضع لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الصورة الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول
الصورة الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقتض الجسمية
فليس جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم يكن هيولى اذ حقيقة الهيولى
او حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لقبول الحوادث من الصور والاعراض
وان لم تكن كذلك لكن جوهرا قابلا لما يلحق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن
لحوق الصورة اذا حادث كان للهيولى لا يستلزم تجسمها المستلزم للحيز والمكان لا يستلزم
المحال والا لقايس هذا باستلزام عدم العقل للاول عدم الواجب مع ان الاول لكن والثاني
يح لان استلزام عدم العقل عدم الواجب فرع ثبوت ان عدم العقل ممتنع لوجود الواجب
واما ثانيا بالنظر الى ذاتها فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وحينئذ كذلك فانها

بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من طرق الصورة بعد فرض تجردها
بالذات وامانيا فلان الكلام في هيولى الاجسام بل هي في اصلها الابدائية مجسمة
او مجردة ثم تجسمت وبهذا قال الشيخ في الشفاء وحينئذ تقدم الصورة على المادة في الوجود
واما انه هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا ينفعهم فيما هم بصدده
وفي هذا الوجه ضعف اما الجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما وطروء
صورة نوعية بها فانه عن قبول التجسم ثانيا فالتخصيص بهيولى الاجسام غير مجد
واعترض اليه بان المخصص لحصول الهيولى في حيز معين يجوز ان يكون سبب اختراق الصورة
النوعية مختصة بالاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية مختصة
انما كانت مكانا كليا للتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي
واحدة فلا يصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها وتلك الفاضل السيد ولكن ان تقول
يجوز ان يقارن للهيولى صورة اخرى او حالة غير الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان
الكلي واحتمال فساد ظاهر لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لو اعتبر
الاجسام البسيطة لا يكون الا امرا احاديا لا يحتاج في حدوثه الى مخصص من حركات
والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم تلك
واليه قد يجوز الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الا غير الصورة النوعية

وجوابه

وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبعنصر دون عنصر بل هي قابلة
في ذاتها لكل حلية وصفة يجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية بمقدار
ما لا يملأ المكان الكلي ذلك العنصر فيحتاج الى مخصص اخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف
ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بد من ان تختص بحيز
معين مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وجعل ان الجزء المائي اذا فسد الى الهواء
صعد الى بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبته الى جميعها على السوية اراد ان يشير الى ما
والى وضعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء
او على العكس صار المنقلب او الى موضع من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته
الى جميعها فالوجه في تخصيصه بأحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة بأحد الاحياز الممكنة
لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب
من الماء الى الهواء مثلا قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه المحاذاة له
طبعا او قسرا او الممكن في الموضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
او كان قبل استقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصول ذلك الجزء
المعين في حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى المجردة او اذا تجسمت في اثبات
الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات

الصورة النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام
الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية
او منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وليست طبيعية اليتم باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لا يصير ذات نفس بها بالفعل ما دامت
وقبل الخوض في المقصد يجب ان يعلم ان المقتضي للاثار المختلفة المختصة بكل منها ليقسم من اقسام
الاجسام الطبيعية لا بد ان يكون من امور مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل
في ذاته لانا نعلم بالضرورة ان لعنصر التفاحة مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بامر
خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما يتحرك اليه بحسب
الذات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار عندنا لانا لا نجوز الترجيح بلا مرجح
فان نسبة الباري تعالى جلت قدرته الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها
حارا وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا لا غير ذلك من اختلاف الاثار
والهيات لا بد له من مخصص نعم انما نسند اثبات الصورة النوعية بباقي سائر القوى والكيفيات
الغير المحسوسة عندنا بحيث نفوض ارادة الباري تعالى شانه مرجحا للامور لا لاختلاف ذاتها
بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية ان تنفع الاعتماد على المحسوسات ولا يتفع معها بحث ونظر
ولا يبعد ان يخلق الله تعالى فيه جزافا امورا يدفع النظر وربما يخلق فيه معجزات النبي

على خلاف

على خلاف ما هو عليه وهو لا ينافي القدرة الاسلامية بازاء السوفسطائية نعم لا قدرة من
وانما اجتنبوا للتبارك اراده جزافية لبعض الاشياء كتشكيك بعض اجزاء الرحى واعادة
المعدوم وغير ذلك من جهة لسانهم لمصالح اولتهم واضحا جانبهم تلك بعض اهل الحق
ان يظهر تلك منه والمذاهب انقطعت لحكمة بين وجه الارض وانكسفت بعلوم القدسية واذا تمهد
ما ذكرناه فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته
الوكزة اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه بالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز
اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه
اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وذلك لانها لاستلزام كون القابل فاعلا واشتراك
الفاعل في الحيز لاشتراكهما في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث ولا يذهب الشارح لان اختصاص
بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج عن الجسم ولا للهيولى كما قررناه فلو لم يكن
للجسمية لعلت او الصورة الاخرى لكن سيجيء ان الاجسام كلها في ذلك
الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض
الى الصور المختلفة يقتضي اسناد الصور انفسها الى امور مختلفة فان اسناد اختلاف الصور
في الغيريات الى اختلاف استعدادات مادتها المشتركة بين الصور السابقة من التشكيكات
لان اختلاف في البهائم قياسي فلا يجوز اسناد اختلاف الاعراض البهائم غير توسط

اشكالات عدم تجويز الاسناد
وتحقيق جواب الحق

الصورة واجيب عنه ببيان مغائرة الاعراض ومبادیها من ان کون الجسم بحیث یلیق بانحاء حصوله
فی ذلک الاین وکونه بحیث یقتضی برودة عند عدم القاسر غیر برودته واشباه ذلک
منفکا عن تلک المبادی فان السبب المقتضی لسهولة تشکل الماء ولیرودته لیس امکانه الطبعی
ورطوبته الطبعی باقی عند وجوده او اعداده بالقسر او تکیفه وشبهها ان کون تلک الصور
مصادر لاعراض مختلفة غیر مترتبة بعضها فی باب الکیف وبعضها من باب الاین وکذلک سائر
الابواب لایمنع بعضها بتوسط البعض بینا فی قولهم بعدم صدور الکثیر عن الواحد
وان الکثیر لما صدر متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا یتقوم بصورتین فاذن جنة واحدة
وانجواب ان الکثیر یجوز ان یکون یصدر عن الواحد اذا کانت هناک جهات وشروط مختلفة
الصور تفعل بحسب ذاتها وینفعل بحسب المادة وتقتضی حفظ الاین بشرط الکون فی المکان
المطبع والعود الیه بشرط الخروج عنه وعلی هذا السبیل سائر الاعراض واعلم ان اثبات
ان کل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهریة للایخ فی صحبته فلا بأس بنا
لو بسطنا الکلام ثم عینا ما هو الحق فی هذا المقام اذ فیه خلاف بین ارسطاطالیس
من المتاخرین وشیخهم الشیخ الرئیس وفی طبقته وبین الاقدمین من الیونانیین کهرمس
وفیثاغورس وافلاطون وحکماء الفرس والرواقیین وغیرهم کصاحب حکمة الاشراق
فیقول ان للمتاخرین فی تلک الصور مناهج ثلثة الاول من جهة کونها مبادی للاثار المختلفة

وهو الذی اورده المصنف ههنا تقریره ان الاجسام تختلف بالاثار فتلک الاثار اما
لذاتها فلا بد ان یکون لها مبادی فیها وهی اما ان یکون هی الجسمیة او الهیولی او امور اخری
والاولان باطلان کما ذکر فهی امور مغائرة لهما فاما ان یکون مفارقة عن الاجسام
ایضا محال لان المفارق بالنسبة الی جمیع الاجسام علی السویة فلا تختلف اثاره فی الاجسام
واما ان یکون غیر مفارقة عنها فهی اما ان یکون خارجة عن حقائق تلک الاجسام او داخلة
والاول باطل لاعادة الکلام فی تخصیصها فهی امور داخلة فیکون صورا لا اعراضا وهو المطلوب
واعترض علیه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الی سائر الاجسام علی السواء
لم لا یجوز ان یکون للمفارق خصوصیة ببعض الاجسام دون بعض کیف وقد ذهب افلاطون
ومن یحذو حذوه من المتاخرین وحکماء الفرس کما قاله الشیخ الالهی صاحب الاشراق
فی کتبه کالمطارحات وحکمة الاشراق وغیرهما الی ان لکل نوع من الافلاک والکواکب
ولبسائط العناصر ومرکبها نبارئا فی عالم القدس وهو عقل مدبر لذلک النوع وذو حاسبة له
وهو الغاذی والمنمی والمولدة للاجسام النامیة لاشتماع صدور هذه الافعال المختلفة
فی النبات عن جوهرة بسیطة عدیمة الشعور وقیضاغورس والاکثرون فنا شعور بها وهؤلاء
یتعجبون ممن یقول ان الالوان العجیبة فی ریش من ریاش الطاوس لیس انبا کانت لاختلاف
امزجة تلک الریشة فی غیر قانون مضبوطة وارب نوع حافظ لذلک هو الذی ینسبون جمیع انواع

شکل افلاک وللکواکب

تلک عطارد

الاجسام وهيأتها لا ملك الارباب ويقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة ظلال الاشراقات
نورية ونسب معنوية ما ملك الارباب النورية كما ان الهيئة البسيطة النوعية كرأية الملك
ظل الهيئة نورية ما رب طلسم نوعه قالوا والنجار رب الارض لما انه النار لما بين ان رئيس الفزارة
عدم الخلاء على ما ذكرناه مو نوعه ولا يجذب النار بخاصية لها هو اليقم لتدبير متعلق لصاحب
النوع للنار يحافظ للصنوبر ونوعه هو الذي سماه القوس اردى بهشت فان القوس
كانوا اشد مبالغة ما اثبات ارباب الطلسمات وهبر مسعود اغاثا ذيمون وان لم يذكروا
الهيئة على انها بل اوجبوا المشاهدة المتكررة المبنية على رضاهم وجاهدتهم
وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان اثنائين لا يناظرون
بطليموس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص
او اشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية ما الامور الفلكية حتى يتبعهم من تلاهم
وبنوا عليه علوما كالهيئة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والالهية امور شاهدوها
بارصادهم الروحانية ما خلواتهم وتراياتهم بابل اولى وليس اثنين وليال عاصر
العقول ما عشرة او عشرين ربما لجملة ما السلسلة الطولية ولا يلزم ان يأخذ الافلاك
ما الترتيب اول ما يأخذ العقول ما الترتيب الطولي بل العقول كما بينه الشيخ الاشراق
بحصاها منها بلغ كثيرا على الترتيب الطولي وبحصاها من تلك الطبقة على نسب منها طبقة

اخر

اخرى عرضية يجري مجرى الفروع بحصاها من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية فرب الطلسم
والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفرق بين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لا بد من ان يتالم
بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه والنفس علاقة بدن واحد والصاحب النوع
علاقة بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها ومن البدن الذي تتصرف فيه جوهر واحد
وهو نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك رب الطلسم نوع نوعا كان فيما فاذا لذلك النوع فلا يحتاج
محتاجا الا الاستمكان به بخلاف النفس فانها مفتقرة لا الاستمكان بالجسم وعلاقة الا
انا بين النفوس وجواهر النفوس يستمكان بالعلاقة وفرق بين رتبة ابداع الجسم لا يتغير علاقته
وذلك الجسم كمال المفارق المحض التشبه بالمبدإ الواجب بالذات فالعلاقة بجسمانية
تفعل والذي بينه وبين جوهر يحصل وجوده كيف يتغير لعلاقة عرضية وكل هذا اظهار لمن
اقل مدرس والكفاية ان سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه
ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانا يلزم ذلك لو لم يكن للاجسام وهيولاتها
استعدادات مختلفة بحسبها يصدر عن المفارق الآثار المختلفة كما يصدر عن الكواكب الآثار
المختلفة الغالفة عليها والجنس عن جنسه من الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار
انما يصدر من الاجسام او عن المفارق لوساطة مبدإ قريب يقارن اجسامها فان الاحراق

صورة نوعية

يكون حرارة النار والترطيب حرارة الماء ولا غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية
لم يجب لتلك الآثار من الاجسام فلا بد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار
والاعتراض الثاني سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا او كل موجود
اثره في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ ان
للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة التي مبدأ الحرق والحركة في بعض
المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء
آثارا لما ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول منع هذا فيما تستمر صورا
والباقي قد يعين الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا يجوز ان يكون مبدأ للاشياء
المنسوبة اليها وما ذكرناها على ما هو المشهور عند الجمهور الحكماء مثل الحركات والسكنات
الطبيعية كما يقال ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا في الكيفيات الاخر مثل ما يقال طبيعة الماء مبدأ لبرودته وطبيعة
النار مبدأ لحرارتها وانما قلنا ذلك حيث قلنا وذلك لان مصدر الفعل بحسب قوامه
ووجوده بالجسم لا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا شركة وضع بينه وبين ما يصدر عنه
فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة
قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل الا بواسطة اجسامها والفعل الذي

واسطة جسمها شرط في اتمامه اتما يصح في اشياء خارجة عن جسم الفاعل فاما في نفس جسم الفاعل وكيف يصح
فعل شيء في جسمه ما لم يكن هناك فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم واسطة
بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فان فعل شيء اجسامها مخالف لمعنى قولنا ان الطبيعة
هي مبدأ لتلك الاشياء مثل الحركة والحرارة مثلا وغير ذلك بيان الجسم المنطبع بتلك
الطبيعة انما يستعد بحدوث الطبيعة فاذا تم استعداده لها افاضها واهب الصور عليها
باذن خالقه جلت قدرته الا ترى انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرطا لقبول
ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك وهكذا في غير هذا اذا تأملت
وجدت بعض الهيات والصفات مقدما وجوده عيانا وجود البعض ووجوده شرطا
لوجود المتأخر وذلك نسبة النفس الى قوانا على نسبة بعينها الطبيعة الا ما قلناه هذا كلامه نقول
لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا عظيما فانه لما ثبت ان
حرارة النار والبرودة في الماء ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام فليجر مثل ذلك في حرارة
النحاسة في غير النار والبرودة التي يحصلان في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالرطوبة
اللامعة جوهر الغضروفي والاما هو القوام والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا لم تثبت
الا كونها من الخواص والمعدات التي لا تبقى العرضية كالميل والحرارة والبرودة كما
وافقنا لها والعجب ان القوى الكائنة والمفقودة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة

ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات النوعية عندهم اعراضا فغير ما اولا
بالعرضية والنهج ان يا فرجت كونها مقومة للمادة ببيانه انا نعلم بالضرورة ان كل
نوع من الاجسام امر اغير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك عنه فهو اما
ان يكون عرضا او جوهرا والاول يطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة
معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر
ان نتصور جسما لا يكون فلكا او عنصرا او حيوانا او نباتا او جمادا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالتخصص
فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة
او محل لها والثاني يعلم بالوجدان ولا تقول به الا غيره مع بقاء المادة فبقي ما بين
كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والا عرضا امر عليه
من قبل الرواقيين بوجوه اما اولا فلان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار
المادة الى تلك المخصصات بفرض وجودها بعد عدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان الاستحالة
في خلوه عنها لدليل على جوهريتها وافتقار المحال اليها ليس بحيث لا يخلو عن مقدار
وشكل وتحيز مع ان امر انكم بعد فرضيتها وتسليم تقابل الاضافة يقول انها يصح تبدلها مع
بقاء المحل فلا يكون جوهرا البتة وهو مطلوبنا في ذلك في تبدل الصورة على الهيولى مع بقائها
بعينها واما ما ذكرته في افتقار المادة الى تلك الصورة من عدم تصور خلوها عن الصور

فلا يمكنكم

فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها عن صورة بعينها او عن بدلها فلك لا بتعرى الجسم
عن شكل بدله ومقدار بدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق غير متصور الوقوع
فانا لا نعني الا بالمخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان
مثلا وتميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل هيهنا اقوى وانتم
هناك كلا سيتم مخصصات بجنس صورا فلكم ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قولنا ان الهيولى
النوعية تامة الحصول فلنا منك ذلك غير انا نعنيها بالهيولى التي تحصل الافراد بها مع قطع النظر
عن الواحق الى سميتموها صورا نوعية تامة الحصول والاشياع فانا لا نوجب للمخصصات
شيئا من هذه الامور فانها مشتركة بين النوعية والاتية فيه الا ترى انها لو جبت تامة احدهما وعدم تامية
فاما قبل مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجية وامور اتفاقية ولا تقوم بها حقيقة
الانواع فلنا ما فرضتموه صورا ايضا تلحق الاجسام او الهيولات باسباب خارجية
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها تلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب
وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام فيه وعلى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها
فنقول الامر هو اول البحث بما ذا تبين لكم تقومها بوجود حاملها فان استندتم في تقومها
مخصص الجسم المطلق فكذا تتعلق مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري حكم الاخير
اللازمة كما سبق وان قلتم بان الجوهر حال فاعلموا ان الموضوع المقوم صور

المركبات وقولنا موجودة في موضوع فيكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع
اي محل مستغن عنها الان صور العناصر عارائكم كائنة في تقويم المادة والا لما صح
للعناصر وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على ما حقق التحقيق
في قولها مستغنية عما يحل فيها فاذا فرضتموها صورا هي اعراض فان قيل ان العناصر والكائنات
مستغنية العوام عن صورة اخرى الا ان المجموع غير الاجزاء والمجموع جوهر والصورة الموضوعة
لوجود المجموع فتكون جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا اليه مغفوة من حيث هو مجموع وجدنا
اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور
المركبات اذا كانت تقوم وجودها فليست مقومة للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع
عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضا والصحيح انها ليست من جهة كونها مقومة لما هيات
الاجسام تتغير وان الصور اذا تبدلت بالاجسام تتغير بتغير ما هو بخلاف الاعراض
او تتبدل بالجواهر لا بتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا والا يراد عليه بناء على ما تقدم
ان من الاعراض ما يتغير بتغير جواب ما هو فان حديدية ان يحصل فيه هيئة السيف فانه يسئل
عنه بما هو حتى يجاب بانه حديد او يحدد حديدا ثم اذا حصلت فيه الهيئة السيفية فيسئل عنه بما هو
فيجاب بانه حديد بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والوحدة وهكذا الطين
اذا حصل لبنات وبنى بها بيت لا يجاب بانه الطين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع

وهيئات هي اعراض فقد علم ان تبدل الجوهر لا يدخل لان يكون المتبدل به جوهرا او عرضا
كيف وبتبدل جوهر ما يتبدل به جواب ما هو وبتبدل العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة
بين الماهيات الطبيعية كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف
والسرير متعذرة بان يقال الجوهر ما يتبدل به حد والماهيات الطبيعية جوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس بسرير الجوهر والعرض في شيء من المواضع بها اللهم الا
ان يجعل اصطلاح اخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح في الجوهر والعرض عندهم
كان على الموجود لا في موضوع وفي الموجود في موضوع ويرجع الضابطة في العرض
الى استغناء المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصورة الى افتقار المحل وتقومه به فكما
ان هذا التقوم يقوم الوجود دون تقوم الماهية فان محل الصورة لا يحتاج اليه المحل
بحسب الهيئة او المحل المحل بحسب الهيئة او تتعقل المحل بدونه والمقوم بحسب الهيئة
لا يمكن تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل اليه ما يجعله من الصورة تقوم الوجود
لا في تقوم الهيئة والحقيقة فنرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم ما فيه اذا عاينت ما ذكرناه
للزائغ عن الاقدمين ان يجعل فيه مع اصحاب جوهرية الصور الطبيعية من المشائين و
اما الذي وضح لدي في هذا المبحث هو انه من الامور المتقررة في مدارك المحققين
من الحكماء انه لا يجوز ان يحصل حقيقة بحصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاعتقية

والمركبات الطبيعية من مقولتين مختلفين ثم يكون ذلك في المركبات الاعتبارية
او الصناعية التي لها وحدة بالجمع والاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى تعبر
لمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع الابيض
نوعا ومع القلاحة نوعا آخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات
المشتقات كالابيض والاسود ولاخطلها من التحصيل النوعي لانتسابها من ذوات ما ومبادئ
نسبة لم يكن مجموعها من مقولة واحدة وامتنعوا غير تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان طويل عالم قائم الى غير ذلك
لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الطويل والكم والكيف والوضع وغيرها اندراجا نوعيا
تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات ودون
الاعراض فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم النباري والهوائي
وغيرهما حقيقة محصلة لها ما حد طبيعي ملتئم من الجنس الذي هو مشترك بين سائر الاجسام
ومن امر آخر مختص بها لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة اخرى كالكيف
مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي فلا يكون
له حقيقة محصلة احدية ويكون كالجزء الموضوع بحيث الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة النوعية والقصد

تلك المخصصات انما هو مبادئ الفصول ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم فان الجنس
والفصل في الماهيات المركبة ماخوذان من المادة والصورة الخارجين والاجزاء المحمولة
انما يكون محفوظة الحقائق في الذهن وفي الخارج على ما هو رأي المحققين الذاهبين الى انقباض
الماهيات في الخارج الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا
كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة
مع صورها الخارجية فلا محالة يكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظمه الطبيعي هكذا
الصور الطبيعية فصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية تختلف بها الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع
نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد والكان لكل نوع منها وفي طبيعته
من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلارة ذلك النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه
واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل الاجسام انواعا خاصة يجوز لها مبادئ المواد بل يفيد
مفيد من خارج فان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبائع محصلة تستقوم
بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تختص بها الجسم تخصيصا اوليا وانما
شأنها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق

مبادئها المفارقة متقدمة بحسب الذات لا الى اختلاف ذوات الهيولیات او اختلاف

استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على الهيولیات واستعداداتها كما سيظهر وبحسب
كيفية التلازم واختلاف الهيولیات او اختلاف استعداداتها انما تصح الاختلاف
التشخصات والانحاء والحصولات للحقائق النفسانية بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو
الباري الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه وسوابط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة الجرمية
التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة متقومة بالحقيقة بالجسم بما هو جسم ومتقومة لوجود الهيولى
كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصور الطبيعية متقومة بالحقائق الانواع الجسمانية ومتقومة
لوجود الجسم بما هو جسم ولما علقت الهيولى اولا بالصورة الجرمية لا بالصورة الجرمية ولا بالصورة
الطبيعية فلبست الجرمية متقومة بالحقيقة الهيولى ولا الطبيعية متقومة بالحقيقة بالجسم وكل من
الصورتين جنسية تقديرية وحسية تعليمية لا آخر كالفصل بالقياس الى النوع وحصته
من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع ولما كانت الصورة الجرمية
تتبدل بتبدل الصور الطبيعية كما صرح به الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة
تحدث من الصور الطبيعية يحصل معها مقدار آخر واستعدادات اخرى فتخصص معها الافلاك
آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الصور الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى
بالقياس الى الصور الاستعدادية فان الجسم تجرده الاتصال القابل بفرض الابعاد الثلثة

واذا تبدل

واذا تبدل الاتصال الصوري تبدلت الصورة الطبيعية بسبل الجسم الذي فيحدث معه كل صورة طبيعية جسم آخر
فليس جسم كالهيولى التي بقي نفسها وتبقيت حدود المختلفة تتقوم بها على سبيل البدل والكثرة
هذا ان كل حال عرضا كان او صورة يحتاج في تشخصه الى المحل والفرق بينهما بان الصورة
بحقيقتها تقوم وجود محلها الذي هو المادة والموضوع تقوم حقيقة العرض كما تقوم تشخصه
وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة بالحقيقة في مراتب حدود الامتدادات ومقاديرها
المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى بتشخصها بالكل محفوظة نوعية الصورة الاتصالية بخلاف
الجسم بالقياس الى الصور الطبيعية المختلفة الانواع وقس عليها حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان
اذا مات فقد عدم جسمية الذي كان موجودا مع النفس وصيرت جسما آخر وهذا الفرق موضع الخلاف
بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف بين جوهرية الصورة وعرضيتها ولقد
اشبعنا الكلام من الجانبين بحيث الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا
والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية
هنا انما هو لمباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا كيفية لا تختص بالصورة الجسمية
بل تتناول الصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة
النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع
الصورتين متلازمة والكيفية كما سيظهر ان الله تعالى هدايته نزول بها وهو ولي الاستناد

وربما وقع لاحدية كيفية التلازم التباين التغاير بين الهيولى والصورة او الوجود والاتصاف نوع
ضلال فعليك بالهداية كما هو عادتنا في المختصر ونتقدم ههنا ما يتوقف عليه
تلخيص الكلام في المقام وهو ان التلازم عند التحقيق انما يقتضيه علة موجبة يكون التلازم بينها
وبين معلوليها او بين معلوليها على اي وجه كان بان يقتضي تلك العلة ارتباطا ما اقتضاء
بينهما على وجه من الوجوه والتعلقة اذا لم يكن لذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ولكن فرض التلازم
احدهما من الاخر وما يتبعه من امور المتضايفين اللذين بينهما تلازم بحسب المعية انه
بلا تحقق افتقار بينهما بالفعل اما بالحقيقة فبافتقار كل منهما الى الاخر واما بالشهود فبان
فيافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى البعض الاخر وهو واضح ومن هذا القبيل تلازم العشق
وتعاكس القضايا وتلازم البنين التخيلين ليس من باب التلازم بين امرين بينهما تدافع الانفعال
المساوية المسمول كجوانب الارض الى مركز الكل وكعدم التلازم فانما هو لفقد الوضع
لافراد الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخر واما المعان بحسب المعلولية فليس بينهما
تغاير وجودية والعلة واحدة حقيقية بحسب انتهائهما اليها والعلة موجبة احدية الذات منكثرة
الجهة الاعتبارية وكل واحد منهما يستند اليها من جهة يصدر عنها تلك الجهة فكل منهما
يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وبهذا لا يتحقق التلازم بين المعين
لعدم تكرار الوسط او اتحاد هذا ما قيل في كيفية التلازم بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى

ليست علة موجبة للصورة لانها القابل المحض كما سبق منا القول فيه والقابل فرضا انه لا يمكن
ان يكون منه فعلية التحصل ولانها لا يكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية
ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة
والازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية التي يجب
ان يكون موجودة قبلا قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة
مطلقة او آلة او واسطة والآلة ما يؤثر به الفاعل في منفعل القريب والواسطة
هي معلول بالقياس الى احد طرفيه احدهما معلول مطلق والآخر علة بعيدة والواسطة
هي معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للآخر لان الصورة الاخرى انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل فانها يحتاج في تشخصها الى التماس والتشكل والاستدلال
على تأخر الشكل عن الصورة بتأخره عن الحد والمتأخرة عن المقدار المتأخر عن الجسم
غير صحيح لانه انما يفيد تأخره عن هيئة الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تأخره عن
التشخص ولا بعد في احتياج التشخص لما ينافي عن هيئة كالحيز والوضع
المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان اضياف الجسمية في تشخصها الى التماس والتشكل و
امثالها غير ظاهر لان الجزئي منها متغير مع بقاء تشخص الصورة كالنسمة المتشكلة
بالاشكال المختلفة والانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد التشخص والجواب ان الاعراض المشخصة الآتية

كالوضع والاين وغيرهما متمايزة بالمشخصات اما لانها يشخصها بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام

او لانها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع اشتراك كثيرين فيها وربما يعد من مقومات الهوية

التشخيصية ومن متمايزات علة التشخص لنوع ما وشئ مما ذكرناه لا يناسب الكلية فالطبيعة كما

لا تأبى كونها جسما بل تأبى كونها مشخصا لا الاين مثلا لا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما

ويحتاج الاين من حيث هو اين ما الى الجسم من حيث هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك

سائر الاعراض الحالة بالمشخصات والثقل لا بد فيه من السبب الهيولى كما مر بك اما معها او متأخرة

عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى كانت متقدمة عليها بالذات والهيولى متقدمة

على الثقل بالذات او معه فكانت الصورة متقدمة على الثقل بالذات لان المتقدم على المتقدم

على الشئ والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه بوار كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع

المتقدم على الشئ بحسب العلية فلا يتقدم عليه ذلك الشئ والوجه في ذلك ان المعية في الوجود

بحسب الذات انما تتحقق بين معلولي علة واحدة او العلة المتقدمة على احدهما بتقدم بالاثر

ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر

عن الآخر بالذات لعدم كونه معلولا لها وبهذا يندفع الدافع بين كلامي الحكماء حيث

حكموا بان الفلك الحامل لو كان متقدما على الفلك المحمول الذي هو مع عدم تحلله لكان متقدما

على عدم تحلله ثم حكموا بان الفلك الحامل الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحمول غير متقدم

المعلول

على الفلك المحمول لامكان المعية نادرة على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية

كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة

ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التخالف لامكان تعقل كل منهما بدون

الآخر وان عرض لهما علاقة التخالف من جهة كونهما كثيرين مستعد او مستعد له لكن

النظر في تلازمهما وتاثيرهما فلا بد هناك من علة واحدة ثبت ان شيئا منهما ليست علة

للآخر فيها معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود كل منهما

عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب الواحد اما ان يقيم

كلا واحد منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يقوم

كلا واحد منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه

الدائر او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فيتعقل التلازم بالطبع لا التصاحب

الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين في الوجود لكن لا لكل من

الذاتين بنفس ذات الاخرى بل لمعروضهما فيكون هناك موضوعين متباينين بينهما العروض كالابوة

والبنوة او من الجانبين ولكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى ولكن لا في ذاته بل في الوجود

بل في وصف الآخر كالبنيين المتحيزين فيكون على تفارق في الوجود وارتباط في ذلك

الوصف فيفرض التلازم بينهما بحسب الوجود فقد علم ان بعد فرض التلقيم لكل منهما

لا يمكنك ان تدبر الا عاقة من الجنبين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا ونقول ليس اما
بان يقام بها الاخرى او ما من الاخرى بعك فقد تعين ان احديهما بخصوصيتها متقومة
لان يقام بها الاخرى فلك ان تنظر اليتهما كذلك وايتهما علية يكون لها حيثية وان ليس للهيولى
الا قوة القبول وليست لها جهتان يؤثر وتتاثر والقابل من حيث هو قابل لا يكون
موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد انما يكون بجنبها الجواز والقوة لا الوجوب
والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية
وان ليست آلة او واسطة مطلقة فتكون جزء من العلة التامة للهيولى غير القابل قريبا
او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاجنبيا لها الهيولى لوازم شخصيتها من
والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة
ليكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور
خارجية عنها لازمة لوجودها ولا بد ان يقول وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن
الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى يفتقر
الى مهية الصورة دون شخصيتها في وجودها وبقائها واذ قد علمت ان الصورة شريكة
لعلة فاعلية الهيولى فلا بد هناك من سبب اصلي هو موجود ثابت دائم الوجود مفارق الذات

عن المادة

عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والاجرام بعض المفارقات وهو مهية الصورة
التي يتحصل وجودها عن السبب الاصلي ويستحفظ تلك المهية في العالم الاسفل بتعقيب الصورة
منه ويستبقي الهيولى بالسبب الاصلي وبالصورة من حيث هي صورة فباجتماعها تحصل العلة
التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العارضة شريكة السبب الاصلي في افادة الهيولى
بما يتالك الزائلة انها صورة وبما يتخالف التنوعات يحصل الآلة جوهرا بالفعل
غير الذي كان بالقوة وقد يقال كيف يجوز ان الطبيعة العامة هي الصورة المطلقة مجردا
ذات تشخصية هي الهيولى وقد بينا في موضعه ان الواحد بالجوهر لا يكون علة لواحد بالعدد
فنجاب بان ذلك غير مسلم في العلة الشريكة والرواسطة فان العقل وان استوفى عن
تجويز كون العقول اقوى تحصيلا من علة الفاعلية لكن لا يمتنع ذلك في الشرائط والمنهيات وغيرها
فيجوز ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحدة نوعه لواحد بالعدد وبجوز على
ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد تشبث الحكماء المعقب القدماء
الهيولى الشخصية بالصور المتعاقبة المستمرة وحدة نوعها من تمك سلسلة معينا جزءا ما
متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم اخرى بدلها واما في عالم الطبيعة الخامسة كما في عالم
الطبائع الاربعة فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل
بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي شخصية وانما تلزم الشخصية لاجنبيا لها الا انها

شبهت

في غير شيء من المقدار والشكل وهذا فاك والصورة يفتقران الى الهيولى فثبت ان الصورة
وان كانت اقدم واتم من الهيولى كما علمت لكن باعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق اي تعين
لا على الوجه الدائر بان يعرض تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا تشخصها وتشخص الصورة
انما هو بالهيولى الشخصة لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا تعقل تعين شيء بما هو بدون هذه الحيثية
بقاء اما مع تبدل المحل بل بنده مشاركة الهيولى بالنسبة الى الصورة فانتفيت اذا عدمت
الهيولى فتعدم الصورة فيصدق ان كلواحد منهما يرتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما بالقيام
الاخر من الاخر بعكسه فلما بينا انه لا يرتفع الهيولى اه وقد سبق ارتفاع الصورة كما ان
ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عن حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان
ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وكذا الى ان في جميع العلل والمعلولات
نوع التلازم المتكرر في الجانبين بين العلة التامة ومنهما الاخير وبين المعلول في الرفع
والوجود انما يوجب ان لا يجب الزمان او العلة مستغنية رفعا ووجودا بالمعلول بنسبة
والسبق والمعلول اللازمية والحوق والكانا في مرتبة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا
والله اعلم بالصواب

في المكان لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد
ان يشرع فيما هو المقصد بالذات اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدا بما هو
الاشهر منها وهو توقع المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته

ابرهو

بعده ذكر

بعد ذكر في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين
الفضلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من جسم
او لا يكون فالكان جزء من الجسم فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا
ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخ اما ان يكون عبارة عن بعد يساوي اقطار
اقطار المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم لاقيه والمكان بعد فهو اما ان يكون
موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها ذاهب والمسمى المكان
في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصها بالذكر فقال وهو اما خلاء اي البعد المجرد عن
المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
اعلم ان للمكان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهي
نسبة الجسم اليه بلفظة ما او ما في معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين
في واحد منه واختلافه باختلاف فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم والا ان يوجد منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في جهات
كلها او على الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يوجد حالة التمكن لعدم صحة انتقال الجسم
سطحه مع بقائه كذلك فيما يجويه يجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن ما اليه نهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا هو مذهب

جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا
على البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب
افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة وشأنه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية وليسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين
بان الكل جسم فراغا موهوما مرافقا للجسم في المقدار والتاسع فيشغله الجسم حلولا وعلى سبيل
التوهم ولما كان مذهب الثاني هو المختار عند المصنف اراد ان يتبعه في ابطال هذا القسم فقال
مارد وهين البعد والسطح بحسب الحس الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له اما
المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما يلزم قسمين الثاني وهو السطح المذكور.
واما قلنا انه يلزم لانه اي المكان لو كان خلاء وخاليا ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا
مجردا عن المادة ولكن كلا من شقي الثاني يلزم فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول
من الثاني فلانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينين
وما بالقياس الى الزيادة والنقصان فليس بمقدار او ذا مقدار استحال ان يكون لا شيئا محضا
لان امتناع الصفة لوجب امتناع الموصوف الذي هو مع تلك الصفة فامتنع الخلاء المعبر عنه
المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني منه اي كون الخلاء بمعنى البعد
المفطور فهو لانه لو وجد البعد المجرد عن المادة لكان ذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول

فقد الحلول ليس من الامور التي تعرض للاشياء الا مر خارج عنها كما يكون بحسب الصحيح واذا
كان البعد المكاني كذلك استحال افتقاره وحلوله فيه وهذا لان البعد
المادي حال في الاجسام وهذا انما يتم لو ثبت كون البعد هيئة نوعية ولم يبرهن على ان البعد
لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم ان يشغل ما لا موجود وهو لا يمكن
ان يحصل الا متناهي الابعاد لكونه متناهيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال الذي هو
لواحق المادة والمقدر خلافا لقول فيه بحث لا ما ذكره شارح حكمة العين من ان يكون
الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة ذكر فالان اثبت بالدليل ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفعال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير وبتقدير تخلف احكام
غير انفصال اشكال الشمع المتبدلة بحسب التشكيلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب
كما سيظهر لك وجهه وكانه انحصرت طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والانفصال
لانا نقول الانفعال المستند الى المادة كما مر اراعيا ما من قبول الشيء حالة سبوقة بقوة استعدادية
بطلان تلك القوة لطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض المفارقة ما يجوز حصولها من كل شيء
لا كون ذلك لمادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقة ايضا من لواحق المادة وقد مر ما فيه
بالعلوم وغيرها واذا تقرر هذا فنقول كون البعد مستقلا لا يأبى تجرده الا اذا كان مستقلا من
العوارض التي يمكن تجددها او زوالها وهو ممنوع الا لانك اذا قبلت على ان يكون المكان بعدا

موجودا كما هو مذهب افلاطون ان لو كان بعدا كان له خاصة الكمية الاتصالية
وقبول القسمة الوهمية فهذه اثنتان خاصة اما ان يوجد له اذا ان او لا وحال فيه او محال
فيما الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار وكونه مقدارا وامادة وكلاهما خلف الفرض
تجردا عن المادة وعما الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لا اذا ته ولا لغيره اما
اما الاول فلان المتصل اذا ته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودا واما الثاني فظاهره
عما يقبل الانفصال اذا ته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام بهذا
تاخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول انا نقول بان ما المادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان هذا يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا نقول انه سلف
منا ان كل ما هو القابل لشيء اما جزؤه او جزؤه لا انفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت عندنا بل سواء كان
ذلك القابل نفس المتصل او جزؤه ولا ان نقول لا نسلم ان المتصل اذا ته لا يقبل الانفصال اذ هم عند
بعضهم محض المتصل اذا ته القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك الذهب وفساده
يلزم كون الجسم ملاء ولا واسطة كونه قابلا للانفصالات والحوادث من الانفصال والاتصال والتشاكل
والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاعتذار بكون احد الممتدين غير مادي
غير صحيح لان القائلين بالبعد يثبتون المادة اساسا كما وقع لبعض الاعلام بل لما القول
بسواد امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون للتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين

او بين البعد والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الاول فيكون البعد ان متمانعين
عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فقد ذكر بطلانه في المجسمين
المنفصلين اذ الفصل بين مادتين واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد
فهو الظاهر لان المادة ذاتها تقتضي البعد وتستقدمه بالبعد كما مر فكل واحد
بعد ما فالتمانع هو بعدا لا نفسهما فاذا لم يكن الامتناع عند اقل الجسمين من جهة المادتين
ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين وقد علم ان لطبائع الابعاد
بما هي عن التداخل وجوب المقاومة والتنحي والظهر يلزم على تقدير كون المكان بعدا تشابه
الاحكام فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام وكون الآخر غريبا للآخر فيلزم
يلزم من امكان المفارقة ذاته بالحركة الاينية قرب الامكنة الغير المتناهية ومن
امتناعه لها امتناع الجسم لها لانه ملزوم للبعد المتناهي بالحركة وملزوم متناهي الذاك
الى وهذا الفهم يتوقف على ان البعد جهة نوعية والفهم يلزم سكون المتحرك اذا فرضت
ثلثة متحركة على محيط دائرة في الرحى حركة مساوية لحركة الرحى وعلى اخلاق جهاتها فرا
معارفين بالحوت المتحرك في الماء على ما سبق واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية
المكان بوجوه منها تقاطع الاحكام الحركة ان كان سكون المتحرك لذاته يلزم ان يعرض الطير

الواقف في الريح الهابة متحركا لتبدل الامكنة وان يكون المحقوف بالكر بالحمول
في الصندوق متنقلين من بلدة الى بلدة مع كونهما ساكنين وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة
انما وقعت لحركة الماء تحته ونسب عدمه لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن التشيم
من بقاء المكان مع نقصان المتمكن الى زيادة المكان مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن
مع زيادة المكان ويظهر الاول في الزق المملوء ماء او هواء اذا نقص منه شيء
عاقبه الثاني في جسم الشقوب فانه ثابت في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى
لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم خروج الامكنة مع حكمهم بان الكل
جسم مكانا ومنها عدم وجود ما هو كالطعم الطبعي للاجسام لا غير ذلك الى غير ذلك من الوجوه
المشهورة المسطورة في الكتب فمرادنا الاطلاع عليها وعلى سائر الادلة والمناقشات
المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فنقول جمعا لاكثر الكتب المبسوطة والمختصرة
الايراد على كل من هذين المذهبين فذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن السطح
المحيط من حيث انه محيط فخرج به عن تعريف ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول
بالسطح والقوابل عن مفهوم الوعاء فلا يرد اذا سئل عن مكان الماء بانه الكوز لان السطح الباطن
منه في الحقيقة كل جسم اثير بما كان او اسطقسا له غير طبعي يطلبه عند الخروج عنه بالقرب
الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان او المكان

منتقلين ح

منها

ح